

تقرير

مؤتمر
القمة العالمي للأغذية

١٣ - ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الجزء الثاني

تمهيد

يتضمن الجزء الأول من تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية موجزا بالإجراءات التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي الذي انعقد في الفترة من ١٣ الى ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ بمقر المنظمة في روما - إيطاليا.

كما يتضمن بيانات افتتاح القمة والبيانات الختامية ورسالة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الى المؤتمر، والتحفظات والبيانات التفسيرية، والبيانات التي القاها الممثلون الذين شاركوا في المناسبات الثلاث التي تزامن انعقادها مع انعقاد مؤتمر القمة العالمي. كما يحتوي التقرير على مرفق يتضمن نص اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية اللذين وافق عليهما المؤتمر في جلسته الافتتاحية يوم ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧.

أما الجزء الثاني من التقرير المذكور فيتضمن نص البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان المشاركة والمنظمات الحكومية الدولية وملتقيات منظمات المجتمع المدني. كما يشمل الرسائل الخاصة التي وجهها رؤساء الدول أو الحكومات الى جانب البيانات التحريرية المقدمة بموجب حق الرد (المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية).

ولتسهيل الرجوع الى المحتويات يتضمن التقرير قائمة بالبيانات مدرجة حسب الحروف الابجدية الى جانب قائمة أخرى تدرج البيانات حسب ترتيب القائها. وقد نشرت جميع البيانات التي أقيت باحدى اللغات الخمس الرسمية في المنظمة باللغة التي أقيت بها. أما البيانات الأخرى فقد نشرت باللغة الانجليزية. وأدرجت البيانات حسب تسلسل القائها باستثناء البيانات التي أقيت باللغة العربية التي ترد في نهاية التقرير لأسباب فنية محضة.

وقد نقلت جميع البيانات من أشرطة التسجيل، ثم أرسلت الى البلدان/المنظمات المعنية مصحوبة بمذكرة شفوية لمراجعتها في الفترة ما بين ١٥ مارس/أذار و ٣١ يوليو/تموز ١٩٩٧. وقد تم إدخال التصويبات التي تلقتها الأمانة حتى ٣١ أغسطس/أب ١٩٩٧ على البيانات المنقولة من أشرطة التسجيل. ولم يشمل هذا الاجراء رسائل المؤازرة التي تلقاها المؤتمر والبيانات الافتتاحية نظرا لاجازها.

المحتويات

الجزء الثاني

الصفحة

vii	بيانات البلدان والمنظمات المشاركة بحسب الحروف الأبجدية
ix	بيانات البلدان والمنظمات المشاركة بحسب تسلسل القائها
1	الجلسة الثانية
13	الجلسة الثالثة
27	الجلسة الرابعة
41	الجلسة الخامسة
49	الجلسة السادسة
67	الجلسة السابعة
73	الجلسة الثامنة

بيانات البلدان والمنظمات
بحسب الحروف الأبجدية

الأردن
دولة الامارات العربية المتحدة
البحرين
تونس
جامعة الدول العربية
الجزائر
السودان
سورية
العراق
عمان
الكويت
قطر
لبنان
ليبيا
مصر
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
اليمن

بيانات البلدان والمنظمات بحسب تسلسل قائمها

الأربعاء، ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الجلسة الثانية (بعد الظهر)

الكويت

الأردن

جامعة الدول العربية

الخميس، ١٤/١١/١٩٩٦

الجلسة الثالثة (صباحاً)

دولة الامارات العربية المتحدة

لبنان

ليبيا

الجلسة الرابعة (بعد الظهر)

البحرين

عمان

مصر

قطر

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الجمعة، ١٥/١١/١٩٩٦

الجلسة الخامسة (صباحاً)

المملكة العربية السعودية

الجلسة السادسة (بعد الظهر)

العراق

سورية

السودان

الجزائر

تونس

السبت، ١٩٩٦/١١/١٦
الجلسة السابعة (صباحا)
موريتانيا

الجلسة الثامنة (بعد الظهر)
اليمن

الجلسة الثانية

الأربعاء ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ١٥.٠٠ - ٢١.٥٥

كلمة معالي السيد عبد العزيز دخيل الدخيل، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى فى القرآن الكريم (هو الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسمون* ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات إن فى ذلك لآية لقوم يتفكرون). صدق الله العظيم.

أصحاب الفخامة الرؤساء
سعادة رئيس المؤتمر
سعادة المدير العام للمنظمة الدولية للأغذية والزراعة
السادة رؤساء وأعضاء الوفود
السيدات والسادة

يشرفنى باسم دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير الى الجمهورية الإيطالية الصديقة على كرم استضافة هذا المؤتمر. ويسرنى أن أرفع الى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية وافر الثناء والتقدير على اهتمام فخامته بهذا المؤتمر الذى يعكس التفاف المجتمع الدولى واهتمامه بوحدة من أهم المشاكل الدولية على الاطلاق والمتمثلة فى الأمن الغذائى العالمى.

كما أتشرف بأن أنقل اليكم جميعاً تحيات بلادى مقدرين للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة الجهود المخلصة التى تقوم بها فى مجال العناية بالبيئة وتحقيق الأمن الغذائى العالمى، وأن أثنى على ما بذلته المنظمة من جهود مشهودة فى الاعداد والتحضير لهذه القمة. كما أشيد كذلك بما أصدرته من وثائق فنية خاصة بالمؤتمر تضمنت العديد من محاور ومرتكزات تحقيق الأمن الغذائى فى دول العالم وهو ما يدل على حرص المنظمة وإصرارها على مواصلة الجهود الرامية الى قهر الجوع وتعزيز فرص الحصول على الغذاء، وتحرير البشرية من الأغلال والقيود المسببة لشبح المجاعة ونقص الغذاء.

كما أن مؤتمركم الواعد إذ يضم هذا العقد الكبير من أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات لينبئ عن الاهتمام والايمان بالعمل الايجابى العالمى المشترك لمواجهة الجوع واستئصاله والقضاء عليه فى كافة دول العالم. كما يعبر فى الوقت ذاته عن إدراك قادة الدول وصناع القرار بحدة المشكلة فى

كثير من المجتمعات النامية وما يتطلبه ذلك من ضرورة توافر الجهود والامكانيات الكفيلة بدعم الأمن الغذائي وتخفيف آلام الشعوب الفقيرة والمجتمعات المنكوبة بسبب نقص الغذاء وسوء التغذية.

السيد الرئيس

إن ما يؤكد عليه مؤتمر كم من ضرورة توفير بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية يسودها السلام والاستقرار لتكون ركيزة أساسية تمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي - لتشكيل التزاما جديدا على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وبما يتيح للدول المانحة الاستمرار في أداء رسالتها الانسانية بتقديم القروض التنموية للدول النامية. ومن هذا المنطلق فإن دولة الكويت - وعلى الرغم مما تعرضت له من عدوان آثم على أراضيها في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ - إلا أنها لم تتخلى عن دورها الايجابي في المجتمع الدولي من خلال تقديم القروض والمساعدات والمنح للدول النامية بلغت أكثر من ٨,٥ بليون دولار أمريكي حتى عام ١٩٩٦ تمثل مجمل المساعدات المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم الأمن الغذائي في هذه الدول. ويعادل هذا المبلغ أكثر من ٦٪ من ناتج الدخل القومي للكويت لمساعدة هذه الدول على مواجهة مشكلات الفقر والجوع وسوء التغذية ونقص الغذاء، بالإضافة الى منحة كويتية لشعوب ودول السهل الأفريقي بلغت قيمتها ٥٠ مليون دولار أمريكي تم تخصيص ٣٥ مليون منها لتمويل المشروعات العاجلة في حين خصص الباقي منها وقدره ١٥ مليون لشراء بعض المواد الغذائية الضرورية لهذه الدول. كما لم تتوانى عن تقديم كافة المعونات للدول المنكوبة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة الى ما تقدمه اللجان الخيرية والقطاع الشعبي بدولة الكويت من مساعدات لشعوب الدول الفقيرة والنامية، ومن حسن الطالع أنه يجري الآن الاعداد لعقد اجتماع لجنة الساحل بالكويت لمواجهة الجفاف والمجاعة وهي اللجنة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي، وهو ما يتفق مع ما ورد في إعلان مؤتمر كم من ضرورة بذل الجهود لتعبئة الموارد المالية والفنية من جميع المصادر بما فيها تخفيف عبء الديون الخارجية عن كاهل البلدان النامية.

وجاءت مبادرة سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بإلغاء الديون عن بعض الدول النامية وإسقاط فوائدها عن بعضها الآخر - إضافة أخرى الى ما تقوم به الكويت من دور ايجابي في المجتمع الدولي وترجمة ملموسة لما تتطلبه المسؤولية الدولية، وتتادى به الشرائع السماوية ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف من ضرورة دعم الدول الفقيرة والنامية وتخفيف آلام الشعوب والمجتمعات المنكوبة بالمجاعات والكوارث ودفع عجلة

التنمية ببلادهم مصداقا لقوله تعالى فى القرآن الكريم (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) صدق الله العظيم.

ومما تقدم _ أيها السيدات والسادة - فإن دولة الكويت تعمل دائما على توفير الغذاء والدواء لكل الشعوب ولأسباب انسانية.

كما أن دولة الكويت - سيدى الرئيس - وهى تستذكر الالتزامات السبع الواردة بوثيقة مؤتمرم فإنها - وبكل فخر - تعتبر هذه الالتزامات من سياستها الداخلية والخارجية. ففي الوقت الذى تعمل فيه على توفير الامدادات الغذائية الكافية على مستويات الأسرة - فهى فى الوقت ذاته تعمل على تنفيذ سياسات تهدف الى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة وتعزيز الأمن الغذائى من خلال نظام تجارى مرن، والعمل على معالجة نتائج الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ ومد يد العون للدول المنكوبة، وتشجيع وتخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل لتعزيز الموارد البشرية والنظم الغذائية والزراعية والسمكية.

السيد الرئيس

ومع إدراكنا الكامل بأن تحقيق الأمن الغذائى للشعوب والمجتمعات هو - وفى المقام الأول - مسؤولية دولية وبأن المهمة ليست باليسيرة على الدول النامية والفقيرة - إلا أننا نجد من اللازم التذكير بما جاء بميثاق الأمن الغذائى العالمى فى عام ١٩٨٤ بأن الأمن الغذائى هو مسؤولية مشتركة للجنس البشرى، وأنه يتطلب التزاما أخلاقيا وتعاونيا دوليا، وهو ما يدعوننا - من خلال مؤتمرم هذا - أن نناشد الدول المتقدمة بوجه عام والصناعية بوجه خاص ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية الى تقديم المساعدات والاستثمارات المناسبة لمساعدة الدول الأقل نموا ودعم جهود المنظمة العالمية للأغذية والزراعة التى لم تدخر وسعا فى دفع عجلة التنمية الزراعية فى الدول النامية والفقيرة بوجه خاص والدول الأعضاء بوجه عام وذلك باعتبار أن قضية الأمن الغذائى هى قضية ذات أبعاد قطرية واقليمية ودولية.

كما أن ترسيخ التعاون بين المنظمات المحلية والاقليمية والدولية يلعب دورا حيويا فى مجال معالجة نتائج الكوارث الطبيعية والاستعداد لها، وتوفير الاحتياجات الغذائية والضرورية للشعوب والمجتمعات المنكوبة مع التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود القطرية والاقليمية فى مجال المراقبة وجمع وتحليل البيانات والمعلومات واجراء البحوث العلمية وتقييم مسارات الأمن الغذائى

وتنمية وتطوير الموارد البشرية وبما يحقق الأهداف المرجوة فى مجال التنمية الزراعية.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

إن مئات الملايين من سكان الدول النامية والفقيرة والمنكوبين منهم بسبب الجوع والفقر وسوء التغذية، والنازحين والمشردين بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية يعقدون كثيرا من الآمال والطموحات على مؤتمرهم وما سوف تتوصلون اليه من قرارات وتوصيات تخفف عنهم الآلام، وتوفر لهم فرص الايواء والحصول على الغذاء وتضمن له توفره واستقرار موارده وبما يحقق شعار المؤتمر ويكون بالفعل (الغذاء للجميع).

وفى الختام أتمنى لمؤتمرهم الهام النجاح والتوفيق ليسود الخير ويشيع السلام والأمن بين الشعوب فى كل أرجاء المعمورة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة معالي السيد مصطفى شنيكات، وزير الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية

سيدي الرئيس
أصحاب الفخامة رؤساء الدول الحكومات
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة
معالي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سروري وغبطتي أن أتحدث اليكم وألتقي بهذا الجمع الخير في مؤتمر قمة الغذاء العالمي الذي طالما انتظرنا انعقاده طويلا وبفارغ الصبر لأنه يأخذ في وقتنا الحاضر أبعادا ومعاني خاصة ولأن من أولويات استراتيجيتنا العمل الدؤوب لتوفير الغذاء للسكان وتقليل ما أمكن من عجزه الذي ما زلنا نرزح تحت ثقله المتزايد يوما بعد يوم نتيجة للتزايد السكاني المضطرد الذي بات يهدد بكارثة غذائية كبيرة.

إن الأردن بموارده الطبيعية المحدودة وكدولة تعاني من نقص الأغذية مستمر في وضع الأمن الغذائي على رأس الأجندة لسياسته الوطنية، حيث ساعدت النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها خطة الإصلاح الهيكلي (١٩٩٢-١٩٩٨) الوضع الاقتصادي على المدى المتوسط بالرغم من بقاء التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. فمنذ عام ١٩٩٢، ازداد نصيب الأغذية من مجموع انفاق الأسرة، حيث ينفق ٤٠٪ من الفقراء ما يزيد على ٥٢٪ من دخولهم على الأغذية.

هذا وما زال الأردن يعاني من شح المصادر المائية وكميتها وينجم عن ذلك نقص استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في الانتاج المطري أو المعتمد على الري، فمعدل سقوط الأمطار السنوي في المرتفعات مثلا يخفى وراءه تذبذبات سنوية في كمية المطر، وهذه التذبذبات هي التي تجعل الزراعة المطرية بالمرتفعات وادارة الغابات والمراعي تكثفه المخاطر.

أيها السيدات والسادة،

إن الأردن الذي أصبح نموذج وقدوة في الإصلاح السياسي والنهج الديمقراطي واحترام حقوق الانسان لابد أن يكون في الوقت ذاته نموذجا في الإصلاح الاقتصادي والجهد الانمائي الذي يشارك فيه الجميع من القاعدة الى

القمة حيث لا رجعة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة. وعليه فقد دأبت الحكومة على معالجة التدهور الخطير للزراعة، ووضعت الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأردنية (١٩٩٣-١٩٩٧) التي لا تعتبر أداة للتخطيط المركزي الجامد، بل هي وثيقة سياسات وتطلعات توفر للقطاع الخاص مؤشرات مستقبلية تضيء الطريق، كما توفر للقطاع العام أداة لتأمين الانسجام والتكامل بين السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية بحيث تصب جميعا في اتجاه واحد.

وانطلاقا من هذا التخطيط المستمر، فقد انتهجت الحكومة الأردنية سياسة زراعية تتصف بالكفاءة والديمومة والعدالة وتهدف لزيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء وادارة واستغلال مصادر الانتاج المتاحة خاصة الماء والأرض والعمالة بكفاءة اقتصادية مع المحافظة على البيئة وضمان ديمومة الانتاج. ان تحقيق الأهداف الشاملة للسياسة الزراعية لا يمكن الوصول اليه دون التعاون المثمر البناء مع المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية والمشاركة الفاعلة معها بتنفيذ المشاريع التنموية الزراعية.

وخير دليل على هذا التعاون تنفيذ عدة مشاريع تنموية في الأردن بتمويل مشترك مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية أغلبها موجه لصغار المزارعين لتمكينهم من زيادة الاعتماد على أنفسهم وتوفير متطلبات أسرهم الغذائية ما أمكن وترتكز أساسا على تحقيق مقاصد مترابطة ضمن الأولويات الراهنة للحكومة الأردنية التي منها:

- مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي،
- المحافظة على المصادر الطبيعية وحماية البيئة،
- تخفيف حدة البطالة بتوفير فرص عمل للريفيين والسير نحو المعيشة المستدامة،
- دعم وتفعيل دور المرأة الريفية عبر التدريب وأنشطة كسب الدخل.

أيها السيدات والسادة،

لقد عانت كثير من شعوب العالم لاسيما بمنطقة الشرق الأوسط خلال العقود الخمسة الماضية من ويلات حروب طاحنة أودت بحياة عشرات الألوف ودمرت هياكل البنية الأساسية وسببت نزيف الدماء والألام والحرمان والفقر والعجز الغذائي وعدم الاستقرار لهذه الشعوب وهذا بدوره أدى لتراجع اقتصادياتها وتقليل انتاجها من الغذاء حيث خصصت كثيرا من مواردها للآلة الحربية وسباق التسلح الرهيب دون الانتباه لبرامج التنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وفي ضوء ذلك وفي ظل الظروف الصعبة والتحديات القاسية التي تمر بها كثير من دول العالم اسمحوا لي أن أتقدم اليكم ببعض القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية الزراعية التي أمل أن تلقى من حضراتكم الاهتمام والرعاية وتأخذ دورا هاما في أروقة المؤتمر لبحثها بجدية ورؤية حقيقية.

ومن أبرز هذه القضايا

أولا - التمسك بالأمن المتحدة ومنظماتها المتخصصة والالتزام بميثاقها للدور الذي تلعبه في حماية السلام والأمن الدوليين والنهوض بالاقتصاد العالمي وتوجيهه نحو الانفتاح والتكامل والسير نحو تحقيق الأمن الغذائي لمختلف دول هذا العالم.

ثانيا - يمثل الأمن الغذائي مشكلة تعاني منها كافة الدول بطرق مختلفة لذا علينا تعزيز مبدأ المشاركة على مختلف المستويات لمواجهة هذه المشكلة بحيث يعطى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والمؤسسات والوكالات المتخصصة لتنفيذ برامج الأمن الغذائي أولوية كبيرة على الأجندة الدولية.

ثالثا - إن العدالة هي الأساس في الحصول على الغذاء غير أن هذه العدالة جرى تقييدها بالاستثناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكي تتحقق العدالة فإنه يصبح الحصول على الغذاء حقيقة واقعة لذا يجب إعادة تصنيف الاستثناءات والفقر ليصبحا قضايا تنموية ذات أولوية لا مجرد نتائج ثانوية طبيعية للنمو الاقتصادي مع عدم استعمال الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي أو السياسي.

رابعا - مراجعة وإعادة النظر في سياسة تمويل المشروعات الزراعية التي تقدمها مؤسسات التمويل لدول العالم الثالث في الظروف والتطورات الدولية الراهنة.

خامسا - تأمين شبكة معلومات تربط دول العالم ببعضها البعض بحيث تؤمن وصول نتائج الأبحاث العلمية ووسائل نقل التكنولوجيا الموصى بها للاستفادة منها بكفاءة مع عدم تعرض سوق التكنولوجيا لتشويه كبير من خلال فرض أنظمة جديدة تتعلق بالملكية الخاصة لنتائج الأبحاث ووسائل التكنولوجيا.

سادسا - تلعب المرأة وصغار المزارعين والمجتمعات المحلية دورا كبيرا في انتاج الغذاء والأمن الغذائي ويجب الاعتراف بحقوق هذه العناصر المتمثلة في قدرتها على تحسين وحماية واستغلال الموارد الطبيعية كما يجب ضمان

مشاركة عادلة لهم عند اعداد الخطة التنموية الشاملة أثناء تنفيذها وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاركة.

سابعاً- مطالبة المجتمع الدولي بضرورة وضع رؤية حقيقية لاقتسام المياه بين الدول المجاورة وفق حقها التاريخي وتلبية احتياجاتها.

أيها السيدات والسادة،

إننى لكبير الأمل بأن يكون لجهودنا المشتركة فى هذا المؤتمر الأثر الكبير فى التوجيه واتخاذ الاجراءات الكفيلة بسد العجز الغذائى لكثير من دول العالم وتحقيق الأمن الغذائى بالتعاون فيما بيننا حرصا منا على أن يكون هذا التعاون تحت إطار الحفاظ على عناصر التنمية الزراعية. ولا يفوتنى فى هذه المناسبة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الذين ساهموا فى إعداد هذا المؤتمر وبذلوا جهودا مضيئة فى ترتيبه واخراجه بصورة مشرقة وعلى رأسهم معالي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية وأجهزتها المعنية وكذلك الشكر الجزيل لكل المؤسسات الدولية حكومية وغير حكومية شاركت فى الاعداد، أملا أن تسفر جهودنا وتكفل أعمالنا بالتوفيق والنجاح فى مؤتمرنا هذا. والشكر الموصول لحكومة وشعب ايطاليا العظيم للرعاية والاهتمام وحسن الاستقبال التى لمسناها جميعا.

وفقنا الله جميعا لتحقيق تنمية زراعية مستدامة واستقرار دولى شامل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،
ألقاها بالنيابة عنه السيد محمد شريف محمود، رئيس بعثة جامعة الدول العربية، روما

السيد رئيس المؤتمر
السيد جاك ضيوف
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
أصحاب المعالي والسعادة
الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انه لمن دواعي سروري وسعادتني أن أنوب عن معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال مؤتمر القمة العالمي للغذاء، وقد حملني سيادته تقديم الشكر والتقدير لدولة ايطاليا رئيسا وحكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، واحتضانها لأعمال المؤتمر وتقديم كل التسهيلات اللازمة لإنجاحه، كما حملني أيضا تحياته وتمنياته الطيبة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعلى رأسها السيد جاك ضيوف وكل من ساهم في الاعداد العلمي والتنظيمي والمالي لهذا المؤتمر الهام.

السيد الرئيس

إن الهدف السامي والانساني لهذا المؤتمر والقائم في البحث عن أفضل السبل لمعالجة قضايا الأمن الغذائي في العالم، والعمل على توفير الغذاء باعتباره المصدر الأساسي للحياة.. قد شدد انظار شعوب العالم اليه وهي كلها أمل في ان يتوصل الى حلول جماعية لقضايا الأمن الغذائي... حلولا تحمي الشعوب وتدرأ عنها خطر كوارث المجاعات التي تهددها في عالم تتزايد فيه ترابط مؤسساته ومجتمعاته واقتصادياته ويصبح تنسيق الجهود وتقاسم المسئوليات أمرا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي الذي لن يكون بالمهمة السهلة ولكنها في الوقت مهمة ليست بعيدة المنال.

السيد الرئيس

ينعقد هذا المؤتمر بعد مرور عقدين من الزمن على مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤، وبالرغم مما تحقق من تطور وتقدم علمي وتقني واقتصادي وزراعي منذ ذلك التاريخ، فانه مازال يوجد ٨٤٠ مليون من سكان العالم يعانون من نقص التغذية، وعلى الرغم من توقع انخفاض هذا العدد الى

٦٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠، فإن ذلك أمرًا يبعث على القلق والتوجس خاصة في مرحلة النهضة الحضارية التي تحققت فيها أرقى الثورات العلمية والتكنولوجية والابتكارية من أجل سلامة الإنسان ورفاهيته، الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير المناسبة وبخاصة تجاه الدول الأقل نمواً، وتسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها والتي تستهدف تخفيف عدد الفقراء والنهوض بمعدلات النمو الزراعي وتوفير الحد الأدنى من إمدادات الطاقة الغذائية.

السيد الرئيس

تشهد المنطقة العربية في هذه الفترة، مرحلة تحول شديدة الأهمية وتخطو في اتجاهين:

الاتجاه الأول: خيار امتنا العربية الاستراتيجية للسلام العادل والشامل والدائم والقائم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ارقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام .. سلام يكفل الحقوق العربية وينهي الاحتلال الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية، ويمكن شعوب المنطقة في العيش في سلام وأمان وبما يوفر المناخ والبيئة الملائمة لاقامة مشاريع التنمية واعادة الاعمار والبناء.

والاتجاه الثاني: هو التأكيد على مسيرة الاصلاح الاقتصادي التي شملت اعادة هيكله القطاع الزراعي ، وقد حققت معظم الدول العربية نتائج مشرفة في هذا الاتجاه وفي زيادة الانتاج الزراعي والانتاجية بشهادة المؤسسات الدولية الكبرى، ووصلت الى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل، وبالرغم من الجهود القطرية المبذولة لتنمية القطاع الزراعي العربي الا ان المنطقة العربية ما زالت تعاني من عجز كبير في سلع الغذاء الرئيسية وبخاصة الحبوب ، الامر الذي يدعو للتحوف والقلق خاصة في ظل الجمود الذي تشهده عملية السلام من جراء العقبات والمماطلات التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية وممارساتها القمعية المتمثلة في سياسة فرض الحصار والاعلاق على المواطنين الفلسطينيين الامر الذي يؤثر بالسلب على النظام الزراعي، ولعل حضراتكم تتفقون معي ان تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة هو السبيل والاساس لتوفير البيئة العربية السليمة التي تكفل المشاركة الكاملة لفئات المجتمع من رجال ونساء لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالانتاج الزراعي بما يسهم في توفير الأمن الغذائي، وهذا يتطلب تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون بين دول الشمال والجنوب لتوفير الدعم الفني والمادي اللازم لتمكين دول الجنوب من الحصول على التقنيات اللازمة وبناء القدرات لتطوير أساليب الزراعة وزيادة الموارد المائية واستخدامها بطريقة تتسم بقدر اكبر من الكفاءة، واننا إذ ندعو الى تعزيز هذا التعاون والتواصل بين الشمال المتقدم والجنوب

الساعي الى التنمية، فإننا نؤكد ان هذا التعاون والتواصل يسهم وبشكل أكيد في اثرء وتعزيز العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب .

السيد الرئيس

إن سياسات تحسين فرص الحصول على اغذية سليمة وكافية ووافية يعد امرا ضروريا وحيويا لرفع مستوى معيشة الافراد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتجارة تأثير كبير في فرص الحصول على الأغذية، لأنها تتيح للاستهلاك الغذائي تجاوز الانتاج، كما تساعد على إتباع سياسات اكثر مرونة في الاعتماد على الذات شريطة أن يتسم الاعتماد على السوق العالمي كمصدر للغذاء بالكفاءة لضمان الحصول على الغذاء عند الحاجة اليه، وعدم استخدامه كأداة للضغط السياسي. وما يثير القلق ان تحرير التجارة العالمية قد يؤدي الى تقلب وعدم استقرار اسعار الاغذية العالمية والى زيادة تكاليف الواردات الغذائية التي تشكل عبئا كبيرا على الدول الفقيرة والاقل نموا.

كما أن تطبيق المعايير البيئية على تجارة السلع الزراعية من شأنه أن يؤثر على عائدات التصدير في البلدان النامية ومن ثم على أمننا الغذائي، ومن المهم ان يتم بلورة تعاون دولي بناء لتعزيز السياسات التجارية للوصول الى الأمن الغذائي والى قطاع زراعي سليم بيئيا.

السيد الرئيس

إنني على يقين من انه في حضور هذه الكوكبة المتميزة وبهذه الجهود المخلصة والحديثة سيتم التوصل الى انجاز كبير يساعد الدول النامية على تجاوز محنتها الغذائية وتخفيض عدد فقراء العالم ومعالجة مشاكل الجوع التي يعاني منها الكثير من دول العالم.

وأخيرا لا يسعني في ختام كلمتي الا ان اكرر شكري لدولة ايطاليا على الرعاية الكريمة لاعمال هذا المؤتمر والى منظمة الاغذية والزراعة على الجهود الكبيرة والمتواصلة لتوفير الغذاء لسكان العالم وسوف تلاقون منا كل الالتزام والتنفيذ لخطة العمل الموضوعة من أجل شعوبنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة الانسانية والبشرية والارتقاء بالانسان الى ما يليق بانسانيته وأدميته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الجلسة الثالثة

الخميس ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ٩ر١٥ - ١٣ر٢٥

كلمة سعادة السيد حمد عبد الله المطاوع وكيل وزارة الزراعة والثروة
السمكية بالانابة،
الامارات العربية المتحدة

فخامة الرئيس..... رئيس الجمهورية الايطالية رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء
أصحاب المعالي الوزراء
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسرني باسم دولة الامارات العربية المتحدة ان أهنيكم يا سيادة الرئيس
على انتخابكم رئيسا للمؤتمر مع اعتقادنا الجازم بأنكم ستديرون أعمال هذا
المؤتمر بالحكمة والخبرة المعروفة عنكم... كما أتقدم بالشكر والتقدير الى
فخامتكم وحكومة وشعب ايطاليا الصديق على استضافتكم لهذا المؤتمر، وعلى
الجهود الكبيرة التي بذلت والتنظيم الجيد وتهيئة الظروف المناسبة لتمكين هذا
المؤتمر من تحقيق أهدافه التي أعد من أجلها... وعلى دعوتكم الكريمة لنا
لحضور هذا التجمع العالمي المعني بتوفير الغذاء ومكافحة الجوع وسوء
التغذية.

وبادىء ذي بدء فان دولة الامارات العربية المتحدة تتفق مع كافة دول
العالم التي تطالب بالنظر حول برامج الأغذية وضمان الاهتمام بالبلدان ذات
الدخل المنخفض. وهي تعمل جاهدة بالتعاون مع بقية دول العالم نحو تخفيف
المعاناة عن الدول الأقل نموا، كما دأبت عليه الدولة خلال الاعوام الماضية.

السيد الرئيس

اننا نعتقد أنه بالأمكان القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية اذا ما
توفرت الإرادة وتضافرت كافة الجهود بالعمل الجاد الدؤوب بهدف إزالة الفقر
والجوع وسوء التغذية. وان يتعدى هذا العمل تقديم المعونة الغذائية الى اقامة
المشروعات الانتاجية وتقديم التكنولوجيا اللازمة الى الدول المحتاجة اليها
لزيادة الانتاج.

السيد الرئيس

تشير التقارير ان انتاج العالم من الغذاء يكفي لجميع سكان الكرة
الأرضية. وان المشكلة تكمن في سوء التوزيع، لذلك فأتنا ندعو الى التعاون بين
كافة البلدان في سبيل مكافحة الجوع والفقر وسوء التغذية. إن على الدول
المتقدمة أن تتعاون مع الدول النامية من أجل رفع المستوى المعيشي لسكان هذه

الدول باقامة المشاريع التنموية والانتاجية وأن تجود بما عندها من تكنولوجيا متقدمة الى الدول المحتاجة اليها من أجل زيادة الانتاج.

إن دولة الامارات العربية بقيادة صاحب السمو رئيس الدولة وسياسته الحكيمة وتوجيهاته الرشيدة وشعورا منها بمسؤوليتها في مكافحة الجوع والفقر وسوء التغذية لم تدخر وسعا في تقديم المساعدات المادية والعينية للدول المتضررة في أوقات الكوارث أو بالمساهمة في اقامة المشروعات التنموية وخاصة الزراعية في الدول النامية.

السيد الرئيس

لقد أصبح من غير المقبول ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين وجود ما يقرب من ٨٠٠ مليون نسمة من البشر يعانون من نقص التغذية بينما يعاني حوالي ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة من نقص البروتين.

لذا فان دولة الامارات العربية المتحدة وهي تعي أهمية ابعاد المشكلات المرتبطة بالجوع وسوء التغذية فانها تناشد كافة رؤساء وملوك الدول بضرورة وضع استراتيجية على المدى الطويل لحل هذه المشكلة.

ومن جانبها فقد ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة مساهمة فعالة من اجل توفير الأمن الغذائي العالمي وذلك من خلال تمويل مشروعات عدة في الدول النامية تشمل على استصلاح الاراضي وتشييد المصانع الزراعية واقامة السدود وتنمية الصيد والثروة السمكية، وكذا اقامة مساكن للمزارعين والتنمية الريفية المتكاملة وتدعيم مراكز البحوث الزراعية... بالاضافة الى المساعدات والمنح والقروض التي قدمت في مجالات عديدة ايماننا منا بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي مع اعتبار ذلك واجبا تمليه معتقداتنا وتجسيدا لمفهومنا للأمن الغذائي العالمي.

السيد الرئيس

ان دولة الامارات العربية المتحدة وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة قد انطلقت منذ فترة في تنميتها الزراعية بالعمل على زيادة الانتاج الغذائي ونشر اللون الاخضر وقهر الصحراء ومواكبة التقدم التقني وتدعيم مشروعات الأمن الغذائي والاهتمام بالبيئة ومواجهة التحديات في قطاع الزراعة بالأسلوب العصري ونشر التكنولوجيا التي تتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتشجيع دور المرأة في خدمة القطاع الزراعي وتنمية القطاع السمكي والعمل على زيادة المحاصيل والاشجار الملائمة للجفاف والملوحة وتنمية مصادر المياه والاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية وتنميتها وصولا الى الاكتفاء الذاتي تحقيقا للأمن الغذائي.

وحيث ان عماد الزراعة هو المياه ونظرا للظروف البيئية الصعبة التي تواجه دولة الامارات العربية المتحدة خاصة فيما يتعلق بشح الموارد المائية فقد سعت الدولة ومنذ البداية الى دراسة وتنمية واستكشاف الموارد المائية وخاصة المياه الجوفية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي... واقامت السدود التي وصلت طاقتها التخزينية الى ٨٠ مليون متر مكعب، كما دعمت استخدام الطرق الحديثة في الري والتي أصبحت تغطي ٦٥ ٪ من إجمالي المساحات المزروعة بالدولة بهدف ترشيد وتقليل الاستهلاك المائي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

انه بفضل التوجيهات السامية تم تحقيق نتائج مرضية في مجال الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الغذائية بنسب متفاوتة:

- ١- ففي مجال انتاج الخضروات تدرج الانتاج حسب فصول السنة حيث يغطي خلال موسم ذروة الانتاج معظم الاحتياجات المحلية.
- ٢- في مجال انتاج الفاكهة والتمور وصل الى ٣٨ ٪ و ٩٠ ٪ على التوالي.
- ٣- وفي مجال انتاج المحاصيل والأعلاف وصل الاكتفاء الذاتي الى ٢٥ ٪ و ٨٠ ٪ على التوالي.

وتجدر الاشارة هنا بانه كان للاهتمام الكبير باشجار النخيل أثره في تطور اعداد النخيل حيث وصل عددها الى أكثر من ٢٠٩ مليون نخلة. أما في مجال الثروة السمكية فكانت للعناية الفائقة بصغار الصيادين بامدادهم بالقروض والدعم العيني المناسب أثرها على زيادة كمية الأسماك المصادة، وأصبح لدينا فائضا عن الحاجة المحلية.

كما أولت الدولة الاهتمام بالثروة الحيوانية ومزارع الدواجن لدورها كمصدر للبروتين الحيواني اللازم لحاجة الانسان، حيث أصبحت نسبة الاكتفاء الذاتي بحدود ٩٧ ٪ من الحليب الطازج، و ٤٣ ٪ من بيض المائدة، و ٢٣ ٪ من اللحوم الحمراء، و ٢١ ٪ من اللحوم البيضاء.

كما أعطت الدولة أهمية كبيرة لمكافحة الأوبئة الحيوانية وادخال السلالات الجيدة من الأبقار والأغنام والماعز والاهتمام بالتلقيح الاصطناعي.

ولمكافحة التصحر وزحف الرمال فقد عملت الدولة على تثبيت التربة بواسطة الأحزمة الخضراء حول المدن والطرق العامة، كما قامت بإنشاء الغابات بواسطة التحريج وزراعة الأشجار التي تجود في مثل هذا المناخ وهي تنتشر على مساحة قدرها ٣٠٠ ألف هكتار.

السيد الرئيس

لقد تم استعراض القضايا المطروحة على بساط البحث والمتعلقة بالأمن الغذائي... وأود ان استعرض بايجاز مرتكزات موقف دولة الامارات العربية المتحدة من هذه القضايا:

أولاً: ان معالجة قضايا الأمن الغذائي والمساعدات الغذائية تستدعي التعاون الدولي الجاد والصادق من أجل التنمية البشرية وزيادة الانتاج الزراعي.
ثانياً: ان المرحلة الراهنة تستوجب منا تشجيع المزيد من البحث العلمي لما له من أهمية في توفير الأمن الغذائي العالمي.

ثالثاً: لا بد لنا من النظرة الشمولية حول الانتاج الغذائي وتأثيراته على البيئة لأنه مع توافر التكنولوجيا لزيادة الانتاج بطريقة متوازنة نسبياً فان معظم تلك الوسائل تتطلب تحولات اساسية في الآليات المستخدمة في تطويرها للمحافظة على حماية الانسان والبيئة وحماية التراث الوطني.

رابعاً: يجب علينا جميعاً الأخذ بعين الاعتبار المشروعات الناجحة في مجال الأمن الغذائي الذي طبقتها بعض الدول وكان لها الأثر الطيب في تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها.

كما أننا نؤيد الدعوة الى وضع برامج بهدف زيادة انتاج الأغذية الأساسية وذلك من خلال التجارب العملية وتطبيق التكنولوجيا السليمة التي بإمكانها تحقيق زيادة أساسية ومستدامة لانتاج الأغذية، وزيادة انتاجية المحاصيل وضمان أفضل أساليب وقاية من الآفات والنباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها.

وأخيراً فان مكافحة الجوع وسوء التغذية سيظل مسؤولية دولية مشتركة وتحدياً قومياً للمجتمع الدولي لأنه يستلزم تكاتف كافة الجهود للوصول الى هذا الهدف لضمان الأمن الغذائي للجميع.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير شعوبنا.

أشكركم على حسن اصغائكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي السيد شوقي فاخوري وزير الزراعة، الجمهورية اللبنانية

سيدي الرئيس، أيها السيدات والسادة

يسعدني أن امثل الجمهورية اللبنانية في مؤتمر أخذ على عاتقه مواجهة واحد من أهم التحديات التي عرفتها البشرية منذ القدم ولم يزل يقض مضجعها اليوم ألا وهو توفير الأمن الغذائي العالمي. ان الأمن الغذائي يتوفر بتأمين انتاج الغذاء الكافي على الصعيد الدولي والاقليمي ، أما الأمن الغذائي الحقيقي فيتوفر عندما يصيب بتوزيعه جميع طبقات المجتمع وبالطبع تؤدي عدالة التوزيع الى توفير السلم الاجتماعي، وعلى هذا الأساس لا يكفيننا القول أن هناك ثمة أمن

غذائي على الصعيد الدولي ما دام هنالك دول متخمة ودول جائعة، كما أن الأمر ذاته يقاس داخل كل دولة فلا يكفي أن يكون الانتاج الداخلي للغذاء متوازنا فقط بين كمية الغذاء المنتج وتعداد السكان فالذي يواجه المجتمع الدولي اليوم ليس مشكلة انتاج الغذاء وحده بل كيفية توزيعه أيضا على جميع طبقات المجتمع بحيث يمكن تسميته بالأمان الغذائي الذي يتغلغل الى داخل كل أسرة وكل فرد في أي مجتمع كان. إن قيام استراتيجية الأمن الغذائي ما هو إلا تطوير لمفهوم الحق بالغذاء، ومحاولة ترجمة عالم المثل على أرض الواقع وجعله أمرا ميسورا يشعر به كافة الأفراد والشعوب في أي بقعة على أرض البشر. ان هذا الأمر يعد من أعظم تحديات المجتمع الدولي، لا شك اننا ندرك تشعب روافد الأمن الغذائي فهو يستقي استقراره وسلامه من سلامة المكونات التي يتألف منها المجتمع البشري على الصعيدين الدولي والاقليمي. فالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي شروط بديهية لا يمكن تجاهلها في عملية توفير الأمن الغذائي بناء على ما تقدم، نعطي أهمية قصوى للإتجاه الواقعي والعملي والتطبيقي لبيان السياسات وخطة العمل التي ستتوج أعمال هذه القمة كما نعتبر اهتماما خاصا لحجم وكمية وقيمة المساعدات التي سيلتزم بها الأقوياء والأغنياء تجاه الضعفاء والفقراء من الدول خدمة للاستقرار والأمن الدوليين وتأكيدا للتعاون الدولي من أجل تحقيق تطلعات البشرية في السلام والحرية والأمن والغذاء والبيئة وغيرها من قيم شرعت بحقوق الانسان، بحيث نتمنى التزاما شاملا في إطار المجتمع الدولي بين مختلف دوله الغنية والفقيرة ، وعلى طريقة أحد الحكماء العرب عندما سئل من هو أحب الأبناء اليك أجاب: الصغير حتى يكبر والمريض حتى يشفى والضعيف حتى يقوى ، أما على صعيد الأمن الغذائي العالمي والوطني نشير الى أهمية الأمور التالية:

أولا: الالتزام بردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء من الدول

تشير الاحصاءات والدراسات بأن متوسط الزيادة السكانية على المستوى العالمي قد انخفض بشكل مهم، كما أن الاتجاه هو نحو مزيد من الانخفاض. ففي الأعوام ١٩٦٥-١٩٧٠ كان ٢١٪ سنويا فأضحى اليوم ١٦٪ في المائة ومن المتوقع وصوله الى واحد بالمائة فقط بحلول الأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. إن في تحليلنا لهذا الأمر نذكر بما قاله أحد الاقتصاديين بأن الاحصاءات تكشف المهم وتخفي الأهم، بحيث ان الانخفاض في وتيرة النمو السكاني العالمي مرده الى انخفاض نسبة الولادات في الدول الغنية. أما الدول الفقيرة فما زالت تلهث لتوازن بين الزيادة السكانية المتفاقمة والمرتفعة، وبين النمو الاقتصادي وزيادة انتاج الغذاء اضافة الى ذلك يبقى حاليا على كوكبنا ٨٠٠ مليون من الجياع يعانون نقصا مزمنيا في التغذية، وما نشهده اليوم على أرض القارة السوداء من اضطرابات خطيرة مهددة استقرارها هو خير دليل على ان الأمن هناك في مختلف وجوهه يعاني من اختراقات فادحة بحيث يتطلب الكثير من العمل

لتفادي المزيد من الكوارث. في هذا السياق نشير الى واقع خطير بأن الدول الغنية يزيد غناها وان الدول الفقيرة تزداد فقرا بسبب الزيادات السكانية المرتفعة وعجزها عن استغلال مواردها الطبيعية وتفاقم أخطار المرض والجهل والجوع والتمييز والحروب على أراضيها. فهذه المعوقات كليا أو جزئيا تعيق تنفيذ برامج التنمية لتلك المجتمعات وتعمق الهوة بين الدول ويضطرب الأمن الغذائي ويتهدد الاستقرار الدولي.

ثانياً: تأمين الاستغلال المتوازن للموارد

ان استغلال الموارد الطبيعية يتطلب اليوم توفير الاموال اللازمة للاستثمار خصوصا للبلدان النامية والأقل نموا مما يجعل من المؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي محط أنظار الدول الراغبة في تنمية واستغلال مواردها، كما يمكننا اعتبار رفع مساهمات الدول الغنية في هذه المؤسسات الدولية أو غيرها من الوكالات المتخصصة ترجمة عملية لزيادة التزاماتها تجاه الدول النامية والفقيرة. اما الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية فقد أضحى هما مقلقا لجميع الدول ومشاركا فيما بينها، فالشرط الأساسي اليوم لاستغلال الموارد يجب أن يكون متوازنا كي يكون انتاج الغذاء مستداما .

ونحن في لبنان نواجه مازقا على هذا الصعيد، فلا يكفي ما هدمته الحرب وأحرقته من ثروات طبيعية فالأراضي اللبنانية تتعرض لغزوات من مافيات تسريب النفايات السامة على أراضيها. وقد اتخذنا كافة التدابير لمنع حصول هذه الانتهاكات ولإعادة ما تهرب الى المراجع التي وردت منها . كما ان سياستنا الزراعية تلاحظ زيادة الرقعة الحرجية الى حدود ٢٠ بالمائة من الأراضي اللبنانية بالإضافة الى تنفيذ عدة مشاريع تتعلق بالمحافظة على التنوع البيولوجي وتنظيم وتحديد استعمالات الأراضي والمياه والأسمدة والمبيدات ومكافحة التصحر.

ثالثاً: هشاشة الأمن الغذائي اللبناني بسبب الاحتلال والاعتداءات

ان لبنان اليوم يعاني من احتلال اسرائيلي لجزء من أراضيها الجنوبية وهناك القرار الدولي رقم ٤٢٥ الذي يلزم اسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط واللبنانيون يقاومون هذا الاحتلال بشتى الوسائل لتحرير أراضيهم، لذلك تحتم المواجهات وتكرر العمليات العسكرية الاسرائيلية من وقت الى آخر وكان آخرها حملة عناقيد الغضب الاسرائيلية حيث خلفت مئات الضحايا وتسببت بخسائر زراعية ومادية هائلة وهجرت مئات الألوف من السكان والمزارعين وقذفت بهم نحو العاصمة بيروت حيث تعرضوا الى أشد وجوه سوء التغذية والاقامة الدائمة والاقامة البائسة. إن

اسرائيل تهدف من ذلك الى استعمال ورقة الضغط الغذائي على اللبنانيين كي ينسوا احتلالها لأرضهم ويسلموا بواقع الاحتلال، علما ان الحكومة اللبنانية لا تطالب الا بتنفيذ القرارات الدولية لا أكثر ولا أقل. وعلى هذا الاساس نعتبر أن الأمن الغذائي اللبناني في حالة هشّة وحساسة بسبب الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية، كما نطالب هذا المؤتمر بموقف واضح وصريح باستنكار هذه الانتهاكات ووقف النزيف اليومي الذي يصيب شريحة كبيرة من الشعب اللبناني في رزقها وأمنها الغذائي والاجتماعي.

رابعاً: تفعيل دور الوكالات المتخصصة

اقتناعاً منا بأهمية الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات الدولية على صعيد الامن الغذائي العالمي، ونظراً للوضع الغذائي الحالي والأزمات التي تعصف به، يرى لبنان بأن المجتمع الدولي يمكنه أن يرتفع الى درجة أعلى من التضامن والتعاقد لمواجهة المشاكل الرئيسية التي تجابه البشرية اليوم كالجوع والجهل والفقر والبطالة والتمييز على أشكاله. ويكون ذلك باعطاء دور أكثر فعالية للوكالات الدولية المتخصصة وفي طليعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في ادارة في الازمات العالمية للأغذية. أما الأهداف المرجوة فهي:

١- جعل الموارد والامكانيات الانتاجية للغذاء لدى الدول أيسر استثماراً والسلع الزراعية أكثر قابلية للتحويل والتقييم، وتبادل السلع الغذائية بين الدول أسرع فعالية، وذلك بغية القضاء على كساد الانتاج الزراعي.

٢- تنسيق وترشيد عمليات انتاج الغذاء في الأقطار العالمية كافة.

٣- تصنيف وتقييم السلع الغذائية ووضع مواصفات تحويلها وتصنيعها ونقلها وتوزيعها وتسويقها، وكلفة كل مرحلة من هذه المراحل. وأخيراً الاستفادة بما توفره منظمة التجارة العالمية حالياً في مجال تعزيز الأمن الغذائي العالمي بعد تحرير التجارة الدولية وتسريع وتيرة التبادل التجاري للسلع الغذائية بين الدول عن طريق توفير المعلومات الكافية عن تلك السلع وتأمين تحويلها أو تصنيعها ونقلها وتسويقها. وهذا مما يشجع الاستثمارات في المجالات المذكورة.

خامساً: استراتيجية الأمن الغذائي اللبناني

إن استراتيجية الأمن الغذائي اللبناني تتكامل مع سياسة وخطة الأمن الغذائي العالمي بحيث تأخذ بالمعطيات الجديدة التي فرضها قيام منظمة التجارة العالمية، فمع انشاء البنية التحتية التي هدمتها الحرب تجري اصلاحات هيكلية لخلق توجهات جديدة في الزراعة اللبنانية حتى يصبح الانتاج الزراعي اللبناني متمتعاً بمزايا الجودة المضافة للقدرة التنافسية وبدون حماية أو دعم، إذ ان البقاء

والتفوق هما للأفضل وللأقوى والأجدي اقتصاديا، إن مراهنتنا أصبحت تشدد على انتاج زراعي له مستقبل اقتصادي بعيد عن المفهوم الضيق لقاعدة الاكتفاء الذاتي

ومستندا إلى بعد جديد من سياسة الاعتماد على الذات ومنفتحا على الآفاق الجديدة التي ستوفرها حرية التجارة الدولية في مستهل عهدها الجديد. كما يمكننا عرض أهم العناصر التي تشكل محور سياستنا لتوفير الأمن الغذائي اللبناني وهي التالية: اعادة بناء البنية التحتية الزراعية التي هدمتها الحرب، تنمية القطاع الزراعي وتطويره وزيادة قدراته ضمن إطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع اللبناني بحيث تتكامل مع المعطيات الدولية الجديدة. إن زيادة انتاج الغذاء يجب أن تترافق مع توفير التدابير والفرص الضرورية كي يتأمن توزيع هذا الغذاء على جميع المواطنين في المجتمع عبر خلق التوازن بين الطبقات الاجتماعية ودعم الأدوار المتكاملة للمرأة والرجل وتأمين المداخل والقدرة الشرائية ولحم التضخم ومكافحة البطالة، بالإضافة الى دعم الفئات المسحوقة كي تتمكن من النهوض من عثرتها، وصولا الى السلم والاستقرار الاجتماعيين ، كذلك ندعم حاليا تأسيس شبكة إقليمية للأمن الغذائي على مستوى دول الشرق الأدنى وبرعاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحيث يهدف انشاء هذه الشبكة إلى دعم المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة، وتكريس دورها في المساهمة في انتاج الغذاء وتوفير الأمن الغذائي، كما يهدف الى وضع مشاريع مشتركة وتنسيق الجهود بين دول المنطقة لايجاد حلول عملية لمشاكل الأمن الغذائي والسعي لتأمين الموارد اللازمة لذلك.

سادسا: سياسة لبنان الزراعية لزيادة انتاج الغذاء

إن السياسة الزراعية في لبنان تتمحور حول زيادة الانتاج الزراعي ورفع مستوى دخل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك على أساس رؤية اقتصادية اجتماعية بحيث لا تقتصر فقط على الوجه الاقتصادي البحت ولذلك فان الحكومة اللبنانية تدعم ثلاث زراعات مهمة هي القمح والشمندر السكري والتبغ نظرا لما يشكله العاملون في هذه الزراعات والمناطق التي ينتمون اليها من أهمية في مجال الاستقرار الاجتماعي والسياسي والريفي. وهكذا يتكامل هذا الدعم مع الرؤيا السياسية والاجتماعية للدولة، ويحول دون قيام أحزمة البؤس حول المدن الرئيسية. إن مرتكزات سياستنا الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي هي مرتبطة بتوفير المعطيات التالية:

- زيادة الانتاجية في وحدة المساحة - تكثيف الانتاج - زيادة المساحات المروية- استصلاح الأراضي - تعزيز الأبحاث والارشاد - ادخال التقنيات الحديثة - تطوير عمليات الصيد البحري وتربية الأسماك - زيادة انتاج الأعلاف لتنمية الانتاج الحيواني- تشجيع التصنيع الزراعي والحيواني - تشجيع التسويق للانتاج الزراعي وتشجيع

الاستثمار الخاص بالقطاع الزراعي، تأمين التسليف الزراعي بواسطة المصرف الوطني للانماء الزراعي، اكمال تنفيذ خطة النهوض الاقتصادي العشرية، تنفيذ مشروع الاحصاء الزراعي الشامل .

هذا أهم ما يتطلع اليه لبنان على صعيد الأمن الغذائي العالمي مع التشديد على أهمية رفع مستوى التزام الدول الغنية تجاه الدول النامية. كي نحقق شعار العودة الى الأرض وسد جميع الفجوات الغذائية التي تهدد أمن الكرة الأرضية واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أيها السيدات والسادة

باسم لبنان حكومة وشعبا نتمنى لأعمال هذا المؤتمر النجاح الكامل لأن هذا النجاح سيكون انتصارا للمجتمع البشري بأسره وسيحقق طموحات الشعوب نحو حياة أفضل ومستقبل أكثر أمانا واستقرارا ، كما نتقدم، من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مديرا ومسؤولين ، ومن الأمانة العامة للمؤتمر بشكرنا العميق على ما بذلوه من جهود وتضحيات ليأتي هذا العمل الريادي أهم ما ستميز به نهاية القرن العشرين ، وباعتقادنا أن هذا العمل سيبقى احدى الانجازات الخالدة المكرسة لخدمة الجنس البشري .

وأخيرا يشرفني أن أشكر الحكومة الايطالية المضييفة على حرصها ومساهمتها الفعالة لانجاح هذا المؤتمر، وشكرا لاصغائكم.

كلمة معالي الأخ علي بن رمضان أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود
السيد مدير عام المنظمة
السيدات والسادة

يشرفني باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى..
أن أتقدم بالشكر الجزيل الى فخامة رئيس جمهورية ايطاليا والى الحكومة
الايطالية على احتضانها ورعايتها هذا المؤتمر.. ونعرب عن تقديرنا لمنظمة
الأغذية والزراعة ومديرها العام على مبادرته الطيبة لعقد هذا المؤتمر وكذلك
على الجهودات الكبيرة التي بذلت للاعداد والتحضير له.

السيد الرئيس:

ان المسؤولية الملقاة على عاتق هذا المحفل الرفيع جسيمة للغاية وتتطلب
منا جميعا بذل الجهد والسعي والتضامن لاستئصال الفقر والجوع وسوء التغذية
وهي الأهداف التي اجتمعنا من أجلها. وبأدى ذي بدء أود أن أبلغكم تحيات
القائد معمر القذافي الذي ما انفك يجاهد من أجل القضاء على الفقر والجوع
والجهل في جميع مظاهرها وتمنياته لكم بالنجاح في حشد وتعبئة كل طاقات
العالم من أجل محاربة الفقر والجوع والجهل من خلال العمل على حسن
استخدام الموارد الطبيعية وتضيق الفجوة القائمة بين المحتاجين للغذاء والمالكين
له.

لقد سبق للقائد معمر القذافي وان نبه في ندوة النظام الاقتصادي
العالمي... الواقع والرؤية المستقبلية التي عقدت في مدينة بنغازي بتاريخ
١٩٩٦/٥/١٩ افرنجي، الى انه من أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية سوء
استخدام الموارد المتاحة وعدم توجيهها الى تلبية الاحتياجات الأساسية من
الغذاء، واقتبس من حديثه ما يلي:

"... تكمن المشكلة في نوعية الانتاج ان العالم اليوم ينتج سلعا لا تحل مشكلة
الفقر ولا تساهم في حل مشكلة الغذاء لأن نوعية هذا الانتاج مهما كان متقدما
انما يأتي بربح ونقود ودخل لصاحبه فقط لكنه لا يسد رمق الجائع أو حاجة
المسكين والمحتاج.... وعندما يعرض للبيع يكون ثمنه غاليا وسؤالنا ماذا يستفيد
منه الملايين من الجائعين. ومن المصنع الذي ينتجه، ان الجائع لا يبحث عن
نظارة ملونة، ان الملايين من المحتاجين يبحثون عن الغذاء والكساء
والمسكن..... ان الملايين من الذين يعانون من الأزمة الاقتصادية لن يستطيعوا

الاستفادة من كثير من الصناعات الاستهلاكية وما توظف من اموال باهظة لتطويرها والتفنن فيها".

كما أوضح القائد معمر القذافي بأن العديد من الشعوب الصغيرة اضطرت الى التوجه للانفاق العسكري بدلا من الانفاق على الغذاء بسبب تخوفها من الهيمنة حيث قال: "لعدم اطمئنان الشعوب على سلامتها تلجأ الى الانفاق العسكري للدفاع عن نفسها ضد محاولات الهيمنة ان الشعوب الصغيرة مضطرة..... تضغط على الغذاء والصحة وعلى المسكن وتوفر نقودا تسلم بها نفسها". انتهى الاقتباس.

السيد الرئيس:

لقد أتينا رغم الحصار الجوي المفروض ظلما وبدون أي مبرر منطقي على بلادنا متجشمين مشاق السفر بوسائل كثيرة، تحدونا الرغبة الصادقة في المشاركة بشكل جاد وإيجابي ايماننا بأهمية القضية التي يعالجها هذا المؤتمر.

ان بلادي كجزء من المجتمع الدولي تؤمن بأهمية دور التنمية الشاملة لتحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي الليبي، وتعتبره حقا لكل انسان حسبما كفلته له التشريعات الوطنية النافذة، وبذلك أعطت قطاع الغذاء أولوية خاصة في خططها الانمائية المختلفة والتي تضمنت الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين مستوى معيشة السكان، وتأمين البنية الأساسية واتباع السياسات الهادفة الى زيادة الانتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر.... حيث استأثر القطاع الزراعي على (١٧%) من اجمالي مخصصات التنمية التي أنفقت خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥) افرنجي.

ومن بين المشاريع الرائدة التي تقوم الجماهيرية بتنفيذها معتمدة على مواردها الذاتية، مشروع النهر الصناعي العظيم، الذي يهدف الى زيادة الانتاج الزراعي من خلال نقل ستة ملايين متر مكعب من المياه يوميا عبر منظومة أنابيب ضخمة تمتد من أعماق الصحراء في الجنوب الى المناطق الشمالية.. حيث الأراضي الصالحة للزراعة.

السيد الرئيس:

ان توفير السلم والأمن شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية وتحقيق الأمن الغذائي، فالتنمية والسلام وجهان لعملة واحدة الا أن التنمية والسلام في بعض البلدان لازالت تتعرض للخطر بسبب التدابير والعقوبات الاقتصادية التعسفية

التي تتخذ ضدها وبسبب الحصار الاقتصادي والقيود التجارية وتجميد الارصدة والممتلكات مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية ويعرض الأمن الغذائي في هذه البلدان للخطر، ان الاستمرار في نهج العقوبات سيؤدي الى خلق مناطق ودوائر معزولة على خارطة العالم، ان ما تتعرض له بلادي من عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية جائرة لا تؤدي الى تعرض الاقتصاد الليبي فقط الى أضرار بالغة بل انها تسبب في الحاق الضرر بكثير من المصالح الاقتصادية المباشرة للمواطنين في ست دول مجاورة كما أدت الى حرمان العديد من البلدان النامية وخاصة في افريقيا من المساعدات والاعانات والهبات التي تقدر في القعد الماضي بمليارات الدولارات بالاضافة الى الحاق الضرر بالمصالح الاستثمارية لشركات العديد من دول العالم التي تنفذ مشروعات تنمية ضخمة ببلادي.

ان بعضا من الدول المعنية بفرض العقوبات لا زالت حتى الآن ترفض حل النزاع بالطرق السلمية والقانونية والاحترام الكامل لسيادة الدول وهي بهذه المواقف تعمل على ترسيخ مبادئ خطيرة تتناقض مع المواثيق والجهود الدولية لتحقيق التنمية والأمن الغذائي الذي نجتمع اليوم لنؤكد أنه حق للجميع ونصيغ هذه الوثيقة لأجل تحقيقه.

السيد الرئيس

لقد شارك خبراء بلادي مشاركة فعالة في جميع الاجتماعات التي انعقدت لصياغة وتحضير وثائق المؤتمر طيلة الفترة الماضية ولعل أهمها اجتماعات لجنة الأمن الغذائي في دورتها (٢٢) والتي ثابرت على تقريب وجهات النظر المختلفة والمتباعدة أحيانا بين وفود الدول الأعضاء، وبسبب روح التعاون الايجابية والمرونة التي أبدتها جميع الوفود ومن بينها وفد بلادي لتقريب وجهات النظر أمكن التوصل الى توافق في الآراء تجاه القضايا الأساسية الهامة للخروج بصياغة موحدة للوثائق التي ستعرض على مؤتمرنا هذا رغم ان هذه الصياغة لا تعكس وجهة نظرنا بالكامل تجاه بعض القضايا الهامة التي تناولتها هاتان الوثيقتان.

ويرغب وفد بلادي في ابداء رأيه في بعض القضايا الواردة في الوثائق المعروضة على المؤتمر على النحو التالي:

١- يؤكد وفد بلادي على الالتزام بقيم الشعوب وأديانها وتقاليدها وعاداتها الاجتماعية والقوانين الوطنية لكل بلد في شأن قضايا السكان .. وفي هذا الصدد نؤكد على وجهة نظر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

التي انعكست في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ افرنجي.

٢- ان وفد بلادي يؤيد عمليات ازالة الالغام المضادة للأشخاص في اطار بناء قدرات الانتاج القطرية والتنمية الاقتصادية المستدامة، ويجدر هنا احاطة هذا المحفل بأن جهودنا وخططنا الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي يعوقها انتشار مخلفات الحروب والالغام التي زرعت في اراضينا خلال الحرب العالمية الثانية ونكرر دعوتنا للدول المعنية ان تستجيب لنداءات المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمخلفات الحروب وان تقدم المعلومات الضرورية والمساعدة الفنية لازالة تلك الالغام والمخلفات.

٣- ان الحق في الغذاء هو حق انساني يجد اساسا له في الصكوك المعتمدة دوليا ويلازم هذا مجموعة من الواجبات الدولية للدول في مقدمتها واجب الامتناع عن اتخاذ أي اجراء قسري لحرمان شعب من حقه في الغذاء بأية تدابير قسرية اقتصادية أو سياسية وتحت أي ظرف أو ضغط سياسي.

٤- ان دعم جهود التنمية يقتضي أيضا ان يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه ازاء برامج تنموية لمساعدة البلدان النامية.
وفي الختام:

ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين.. فاننا نتطلع الى عالم تختفي فيه مظاهر الفقر والجوع والمعاناة والحروب والضغوط السياسية والتدابير الاقتصادية والتجارية القسرية ويحل محلها تضافر الجهود الدولية ليعم السلام والاستقرار وضمن مستوى معيشي أفضل لشعوبه لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

السيد الرئيس

نأمل أن تعطي نتائج هذا المؤتمر دفعة قوية لكافة الأنشطة والجهود الدولية من أجل توفير الغذاء لكل انسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجلسة الرابعة

الخميس ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ١٥ر١٥ - ٢٣ر٣٠

كلمة معالي السيد عبد الله محمد جمعة وزير الكهرباء والمياه نائب وزير
الأشغال العامة والزراعة، البحرين

فخامة الرئيس

أصحاب الفخامة، أصحاب السمو، أصحاب السعادة
أيها السيدات والسادة

انه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أخاطبكم من على هذا المنبر الدولي
ممثلاً لحضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة
البحرين حفظه الله، حيث شرفني سموه برئاسة وفد دولة البحرين الى هذا
المؤتمر التاريخي نيابة عنه وذلك نظراً لمشاغل وارتباطات سموه.

ويسعدني في البداية أن أنقل اليكم جميعاً تحيات سموه وتمنياته بالنجاح
والتوفيق لهذا المؤتمر الهام للخروج بقرارات وتوصيات تعزز الجهود الدولية
الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وسوء التغذية ومحو آثار
الفقر.

فخامة الرئيس

لاشك أن انعقاد هذا المؤتمر التاريخ للتصدى للمشاكل المتعلقة بالأغذية
وذلك في أعقاب احتفال منظمة الأغذية والزراعة بمرور ٥٠ عاماً على انشائها
انما هو تدشين قوى وفعال للعقد السادس من عمر المنظمة، ويكرس الاعتراف
بدورها الفاعل في حل مشاكل الجوع والفقر في العالم، وبالتالي فان الواجب
يقتضى أن نسجل تقديرنا للمنظمة على انجازاتها الكثيرة منذ انشائها برغم
الصعوبات التي تحد من تحركها، وهي صعوبات داخلية تتعلق بمدى توفر
الأمكانيات والتسهيلات التي تمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها، وصعوبات
خارجية تتمثل في مدى كفاءة التعاون الدولي في مجال انتاج وتوزيع الغذاء
ومساعدة الدول النامية على تسخير مواردها لانتاج احتياجاتها المتزايدة من
الغذاء.

ان الوضع الذي تعيشه شعوب الكرة الأرضية وهي تضع أقدامها على
أعتاب القرن الحادي والعشرين وضع لا يدعو للارتياح. فهناك حوالي ٨٠٠

مليون شخص فى الدول النامية يعانون من نقص مزمن فى التغذية، منهم حوالى ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة. وفى نفس الوقت فان التزامات المساعدات الخارجية قد انخفضت من ١٠ مليارات دولار فى ١٩٨٢م الى حوالى ٧ مليارات دولار فى عام ١٩٩٢م. ومن ناحية ثانية فان سكان العالم سيزيد عددهم بحوالى ٣ مليار نسمة مع حلول عام ٢٠٣٠م أى ما يعادل نصف العدد الحالى للسكان. ولاشك أن هذا الوضع يشكل عبئا له عواقبه الوخيمة على المجتمع الانسانى ما لم تتضافر الجهود ويتعزز التعاون الدولى من أجل خلق توازن فعال بين النمو السكانى المضطرد وبين انتاج الغذاء وتطوير أساليب توزيعه.

فخامة الرئيس

ان العالم أمام تحد هائل يهدد وجود المجتمع الانسانى. فتحقيق الأمن الغذائى مطلب ضرورى ويجب أن يحتل أولوية خاصة، لأن الأمن الغذائى مدخل للأمن الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، وركن أساسى من اركان تحقيق المجتمع المستقر. وعلى هذه الحقيقة يجب أن تبنى الاستراتيجيات. فالانسان هو ثروة هذه الأرض بالدرجة الأولى، وهو الذى يعمرها ويسخر امكانياتها ويوظفها لخدمته، وهو بحاجة للطاقة حتى يقوم بهذه المهمة، شأنه فى ذلك شأن الآلة التى لا تعمل بلا طاقة.

ومنذ أكثر من عقدين من الزمان أعلن مؤتمر الأغذية العالمى الذى عقد عام ١٩٧٤م "أن لكل رجل وامرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف فى أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكى ينمى قدراته البدنية والعقلية"، ولم يتحقق حتى الآن هذا الهدف رغم مرور أكثر من ٢٠ عاما على ذلك المؤتمر.

فخامة الرئيس

يشكل هذا الملئقى الدولى الذى يعد الأول من نوعه على مستوى قادة الدول فرصة سانحة ليس فقط للتأكيد على ضرورة التكاتف الدولى من أجل معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وانما أيضا لتأكيد الالتزام بتوفير متطلبات هذه الجهود وذلك بالعمل على القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتوفير الأمن الغذائى والتعليم والعمالة ووسائل العيش وخدمات الرعاية الصحية الأولية وغيرها.

ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف الا من خلال خطة فاعلة تستهدف تعزيز قدرات الدول النامية بشكل خاص من أجل زيادة اعتمادها على الذات في توفير احتياجاتها الغذائية، وذلك من خلال دعم البرامج التنموية في هذه الدول وخاصة ما يتعلق منها بتحقيق التنمية الريفية المستدامة، واشراك المرأة في برامج التنمية، والبرامج التعليمية، وحماية البيئة، والبرامج الصحية والتنمية البشرية، وكذلك تخفيف عبء الديون عن هذه الدول، والحد من الاجراءات الحمائية التي تقيد حرية هذه الدول في ولوج الأسواق الخارجية حتى تتمكن من توفير متطلبات برامج التنمية فيها، وتمكينها من الحصول على التقنيات التي تجعلها قادرة على توظيف مواردها الطبيعية بالشكل الذي يحقق العيش الكريم لمواطنيها.

فخامة الرئيس

ان دولة البحرين اذ تشارك بروح ايجابية في هذا المحفل الدولي الهام، فانها تود أن تؤكد على تأييدها للأهداف التي يرمى اليها انعقاد هذا المؤتمر، كما تود أن تؤكد على التزامها بالاعلان الذي سيصدر عنه، والعمل على تحقيق التوجهات التي يتضمنها الاعلان، وذلك مساهمة منها في تعزيز الجهود الدولية الرامية الى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير الغذاء لكافة البشر على اختلاف أجناسهم.

واننى اذ أثنى مرة أخرى على جهود القائمين على تنظيم هذا اللقاء الفريد، وعلى هذه المشاركة الدولية التي تتم عن احساس جم بالمسؤولية، فاننى أرجو أن يكون هذا اللقاء خطوة كبيرة على درب التكاتف والتعاون والالتزام الجماعى، وأن يتوصل المؤتمر الى تحديد آلية لوضع قراراته وتوجهاته موضع التنفيذ حتى نستقبل القرن القادم بصورة أكثر اشراقا وأملا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي السيد محمد بن عبد الله بن زاهر الهنائي وزير الزراعة والثروة السمكية، سلطنة عمان

السيد رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفاخرة
معالي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية
أيها الحضور الكريم، السلام عليكم،

أما بعد ، فيشرفني أن أنقل لحضراتكم تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، وتقدير جلالته لمشاركتكم في هذا المؤتمر للرسالة الانسانية النبيلة وتمنيات جلالته بأن تكفل جهودكم الخيرة بالنجاح والتوفيق، ويسعدنا أن نعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لحكومة الجمهورية الايطالية الصديقة على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

كما نود الاعراب عن تقديرنا للمساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة، وعلى رأسها معالي الدكتور بطرس غالي الأمين العام في مجال دعم مقومات السلام بين الشعوب والتصدي لمعضلات الفقر والمرض والجوع. ونغتنم هذه الفرصة للاشادة بجهود المنظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة على المستوى الرفيع للاعداد والتنظيم لهذا المؤتمر، والدور الفاعل الذي تضطلع به لمعالجة مشكلات الغذاء والتغذية. ولا بد لنا من التأكيد على أن المبادرة لعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية تعكس ادراكا تاما من قبل هذه المنظمة للمهام الجسام الملقة على عاتقها، واصرارا جريئا على السعي لاستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي الدائم للجميع.

أيها الحضور الكريم ، إن عقد هذا المؤتمر هو علامة بارزة في الطريق لتحقيق كرامة الانسان والتأكيد على حقه الطبيعي في الحصول على غذاء كاف وصحي في جميع الأوقات، وهو ما أقرته الشرائع السماوية السمحاء. ولا بد من الاقرار بأن وجود أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على غذاء يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية لم يعد أمرا مقبولا من الناحية الانسانية أو الوجدانية. وما علينا والحالة هذه إلا تعبئة الجهود والعمل الجاد والمخلص لوضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل للتصدي للأسباب الجذرية لاستمرار انعدام الأمن الغذائي والحد من الآثار السلبية المتفاقمة للجوع وسوء التغذية.

أيها الحضور الكريم ، تشير جميع الدلائل المستتبطة من التقارير والدراسات الى أن الفقر والجهل هما السببان الرئيسيان للجوع وسوء التغذية، حيث ينتشر الفقر في البلدان النامية ويعاني أكثر من عشرين بالمائة من سكان هذه البلدان من تدني مستويات الدخل والمعيشة، وفي ضوء التقدم التكنولوجي الهائل الذي تحقق بالعديد من المجالات فإنه لا يساورنا أدنى شك، من أن الجنس البشري قادر على تحقيق أمن غذائي للجميع، وفي فترة زمنية قياسية متى ما تضافرت الجهود وسادت روح التعاون والتفاني والتسامح بين الشعوب، وأيقن الجميع

بوحدة المصير وتداخل وتكامل المصالح. ورغم عقد العديد من المؤتمرات والندوات حول مشكلة انعدام الأمن الغذائي وانتشار الجوع وسوء التغذية واصدار العديد من التوصيات والقرارات، فإن المشكلة ما زالت تتفاقم وتشتد، وهذه الحقيقة تدعو بالحاح الى ضرورة اتخاذ اجراءات غير تقليدية وفي مقدمتها تبني كل دولة سياسات محددة الأهداف ومشاريع وبرامج واعدة وقابلة للتنفيذ بهدف المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية، بما يتناسب مع ظروفها وامكاناتها، ويتفق مع قيمها الحضارية والثقافية والاجتماعية.

أيها الحضور الكريم ، لقد بذلت السلطنة جهودا كبيرة في سبيل تنمية وتطوير القطاع الزراعي مستهدفة زيادة الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين والصيادين، مع المحافظة في ذات الوقت على بيئة سليمة وصحية، وقد اعتمدت منهج التخطيط العلمي في البرامج والمشاريع الانمائية وحققت نجاحات ملحوظة في مجال استعمال الأساليب الحديثة في الزراعة وصيد الأسماك وتعزيز المخزون الجوفي للمياه وترشيد استخداماتها، وفي تهيئة الكوادر الوطنية ورفع كفاءة أدائها والاستفادة القصوى من برامج التعاون الفني بينها وبين المنظمات الاقليمية والدولية، وفي الوقت الذي حققت فيه السلطنة فائضا في بعض المنتجات الزراعية وفائضا من الأسماك فإنها ما زالت تسعى الى تحقيق معدلات متقدمة من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الرئيسية، رغم أن شحة مياه الري تحد من فاعلية جهودها لتحقيق هذا الهدف، وهناك العديد من الدول الأخرى التي تواجه مشاكل وصعوبات مماثلة أو أكثر تعقيدا في مجال توفير الغذاء بالكم والنوعية المناسبين لمواطنيها. ولخطورة الموضوع وتفاقمه مع مرور الوقت فإننا نناشد الدول المتقدمة تكنولوجيا أن تتحمل مسؤولياتها الانسانية لمساعدة البلدان الفقيرة والنامية في تأمين غذائها واستغلال مواردها بكل الطرق المتاحة بما فيها اجراء البحوث العلمية التطبيقية للتصدي لمشاكل شحة مياه الري وتلمح الأراضي الزراعية وزحف الصحراء ومكافحة الآفات الزراعية ونقل التقنيات الحديثة وتوفير الموارد المالية والخبرات الفنية، ولا يفوتنا أن نتوجه بالدعوة الى قيام مزيد من التعاون بين المنظمات الدولية وبين حكومات ومؤسسات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والعمل معا على رفع المعاناة عن الشعوب التي تعاني من الجوع والفقر والمرض. إن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في العالم هو المفتاح الحقيقي لمعالجة واستئصال مشاكل الفقر والجوع وسوء التغذية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إنهاء الصراعات والحروب وفق مبادئ الحق والعدالة وخلق مناخ ايجابي لتوطيد عرى المحبة والثقة المتبادلة. كما أن العمل نحو تحقيق تنمية اقتصادية لدى دول العالم النامي سوف يساهم هو الآخر في توفير فرص العمل ورفع مستوى معيشة الشعوب ومن ثم التخلص من الفقر الذي هو أساس هذه المشكلات، ومن أجل ذلك كله فإننا نؤكد على ضرورة أن يخلص هذا المؤتمر الى التزام واضح وجاد من قبل الجميع لاستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي الدائم للجميع.

في الختام نتمنى لكم التوفيق في مساعيكم الانسانية الصادقة والطموحة
داعين الله أن يهب العالم العدالة والسلام والأمن والاستقرار، والسلام عليكم .

كلمة معالي الدكتور أحمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية والخارجية،
جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات
السيد الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة
السيد الدكتور جاك ضيوف مدير عام منظمة الأغذية والزراعة
السادة رؤساء الوفود
أيها السيدات والسادة

يشرفني أن أتحدث ممثلاً للرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية
مصر العربية لأنقل الى فخامة الرؤساء والسادة الحضور وإلى المشاركين في
هذا المؤتمر تمنياته وشعب مصر بأن تضيف نتائج هذه القمة رصيذاً ثرياً الى
جهودنا المشتركة لتحقيق آمال شعوبنا في توفير الغذاء والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أشارك من سبقوني في التقدم للسنينور برودي رئيس
الوزراء بجمهورية ايطاليا ونوابه بخالص التهنئة على إنتخابه الاجماعي رئيساً
لهذا الاجتماع ونحن على ثقة من أننا سنتمكن تحت قيادته الحكيمة من النهوض
بالمهمة الملقاة على عاتقنا على خير الوجوه للوصول الى تحقيق الآمال
المعقودة على اجتماعنا التاريخي.

اننا ننتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر لقداسة البابا ولفخامة الرئيس
سكالفارو لحرصهما على الاسهام الشخصي في افتتاح هذا المؤتمر الأمر الذي
سيدعم الاهتمام العالمي بهذا التجمع، كما نتوجه بالشكر لجمهورية ايطاليا
الصديقة حكومة وشعباً على كل ما قدمته من اسهام في سبيل انجاح هذا
الاجتماع.

سيادة الرئيس

أود أن اشيد بجهود السيد الدكتور جاك ضيوف مدير عام المنظمة وجميع
العاملين بها على الاعداد الجيد والجهد الفائق الذي بذل من أجل إنجاح هذه
القمة العالمية.

ولا يفوتني هنا الاشادة بالجهد الذي بذل في اعداد الوثائق المطروحة أمامنا والتي جاءت قوية في لغتها، ثرية في مضمونها، ويحدونا الأمل في ترجمتها الى الواقع الملموس من خلال التعاون والتفاهم الدولي.

السيدات والسادة

مصر، كما تعلمون، هي من أقدم المجتمعات الزراعية على امتداد التاريخ حيث استقرت على ضفاف النيل الخالد أعرق الحضارات منذ آلاف السنين ويعتبر القطاع الزراعي في مصر من أهم القطاعات الحيوية التي تستوعب ما يزيد عن ٥٠٪ من السكان، كما انه أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري اذ يسهم بنحو خمس الناتج الاجمالي المحلي، وهو الركيزة الأساسية لتأمين احتياجات الشعب المصري من الغذاء.

بدأ اهتمام سيادة الرئيس محمد حسني مبارك بالانتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي ورعايته للمزارعين والقطاع الزراعي في مصر في اطار جهوده لتحقيق الاصلاح الاقتصادي منذ توليه المسؤولية في عام ١٩٨١... في ظل قناعة كاملة بالدور المحوري للقطاع الزراعي في تحقيق التنمية، وهي أحد النتائج التي خلص اليها المؤتمر الاقتصادي الأول الذي دعا اليه سيادته في الأيام الأولى لتوليه المسؤولية.

في أواخر عام ١٩٨٢ - تحدث الرئيس محمد حسني مبارك أمام ممثلي ١٣٠ دولة في مؤتمر مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لي طرح مفهومه للأمن الغذائي ويلخصه في عبارته الشهيرة " من لا يملك قوته ... لن يملك حرية قراره" وبعدها تم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية في مصر في الثمانينات في مواجهة تحديات كبيرة في مقدمتها زيادة سكانية ضخمة ومحدودية الموارد الأرضية وتحكم من الدولة في معظم مناحي انتاج وتسويق وتجارة الحاصلات الزراعية. وركزت تلك الاستراتيجية على البدء في تنفيذ برنامج التحرير والاصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص واعتبار قطاع الزراعة هو القطاع الرائد في هذا المجال.

وضعت هذه الاستراتيجية مجموعة الحبوب الرئيسية في مقدمة أهدافها، والمفهوم الرشيد للأمن الغذائي، كما أرساه سيادة الرئيس مبارك باعتبارها الركيزة الحقيقية للأمن الغذائي في مصر.

كما اهتمت استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في التسعينات والتي وضعتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - بالتعاون الوثيق مع العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والدول المانحة الصديقة - باستكمال برنامج الاصلاح والتحرير الاقتصادي في قطاع الزراعة. وقد عرضت تلك الاستراتيجية في نادي باريس في يناير عام ١٩٩٤ حيث أشادت بها الدول والمؤسسات الدولية المانحة واعتبرتها نموذجا يحتذى لقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى في مصر ولقطاعات الزراعة في الدول النامية.

كما أن برامج التعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة ومع مراكز البحوث الزراعية الدولية والتي يوجد للعديد منها فروع في مصر قد أتاحت لقطاع الزراعة ومؤسسات البحث الزراعي الانفتاح على نتائج البحوث الزراعية العالمية ونقل التكنولوجيا الملائمة.

ولقد أوضح المزارع المصري استجابة موجبة واضحة لنتائج البحوث ونقل التكنولوجيا والمحفزات السعرية. وكان من أهم الانجازات في قطاع الزراعة زيادة الرقعة الزراعية والمحصولية وزيادة انتاج الحبوب من ٨ ملايين طن في عام ١٩٩٢ الى نحو ١٧ مليون طن في عام ١٩٩٥ - وتحقيق معدل للاكتفاء الذاتي من القمح بلغ ٥٥٪ في عام ١٩٩٥ مقارنة ٢٠٪ في عام ١٩٨٢. كما زادت الصادرات الزراعية ومعدلات النمو في الانتاج الزراعي.

ونتيجة لهذا الانجاز انتخبت مصر في عام ١٩٩٤ رئيسة لمجلس القمح الدولي وهذا يحدث لأول مرة منذ انشاء المجلس في عام ١٩٤٩ أن ترأسه احدى الدول النامية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في مصر من السعرات الحرارية عام ١٩٩١ حوالي ٣٧٠٠ سعر حراري في اليوم، وهو يفوق بكثير المتوسط العالمي.

هذا وتعد وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي حاليا استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في الفترة من ١٩٩٨/٩٧ (نهاية الخطة الخمسية الثالثة) وحتى عام ٢٠١٧ ووضع المشروعات والبرامج التفصيلية للخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك في اطار الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر حتى عام ٢٠١٧.

كلمة معالي الشيخ علي بن سعيد الخيارين وزير الشؤون البلدية والزراعة، قطر

فخامة الرئيس
السادة رؤساء وأعضاء الوفود

أحبيكم بتحيةة الاسلام . وتحية الاسلام السلام ، فالسلام عليكم.

في بداية كلمتي يشرفني بأن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والذي يتمنى لاجتماعكم هذا كل التوفيق والنجاح. كما يطيب لي أن أعرب عن تقدير دولة قطر للمجهودات التي قامت وتقوم بها منظمة الأغذية والزراعة الدولية في الاعداد والتجهيز لهذا المؤتمر الهام بوصفه محفلا عالميا لمعالجة واحدة من أعقد المشاكل التي تعاني منها البشرية وتهدد مستقبلها المشرق والمتمثلة في ازدياد الجوعى والمصابين بسوء التغذية.

سيداتي سادتي

يأتي اجتماعنا في لحظة حاسمة من تاريخ الانسانية، أضحي فيها العالم يعاني من تواتر المجاعات وتدهور الأمن الغذائي، أكثر من أى وقت مضى رغم كل ما أمتلك الانسان من تقنيات جبارة وتطور علمي حديث، حيث هبطت مخزونات الحبوب العالمية الى أدنى مستوى لها منذ أزمة الغذاء الأولى التي واجهت العالم في أوائل السبعينات. وأدى النقص في الحبوب بدوره الى ارتفاع أسعارها وزاد الأمر سوءا بالبلدان النامية في تراجع معدلات الانتاج والتي نتجت عن تذبذب العوامل المناخية الناتجة عن القطع الجاري للغابات والحروب والمنازعات. وبما ان مسألة الأمن الغذائي تحتل وضعاً محوريا في العالم، فأننا نأمل ان تتضافر جهود الدول للتصدي لها بفاعلية والعمل على مكافحة الجوع وتوفير العيش الكريم لسكان الأرض قاطبة ويتطلب ذلك تعاوناً أكثر انتظاماً ورشداً وتوازناً وانصافاً ضمن خطة عمل عالمية شاملة يلتزم بها الجميع لمواجهة المشكلة.

السيدات والسادة الحضور

بما أننا جزء لا يتجزأ من هذا العالم فان تأمين الغذاء قد أصبح موضوعاً ملزماً لنا، ومن القضايا الملحة والتي تنصدر أولويات اهتماماتنا في دولة قطر ، وذلك من خلال توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء في دعم القطاع الزراعي وتوفير الفرص والوسائل المناسبة لتنميته ليضطلع هذا القطاع بدوره الضروري في تأمين قدر كبير من عناصر الغذاء المطلوبة والأساسية. بالإضافة الى ذلك التزمت دولة قطر بالتعاون الثنائي والاقليمي والدولي حيث دعمت الدول النامية من خلال المعاناة التي قدمتها لدعم التنمية الزراعية والمساعدات الانسانية العاجلة ومساعدات الطوارئ والمشاركة في المنظمات وصناديق التنمية الاقليمية والدولية التي تعمل على توفير الدعم المادي والفني والعيني للمتضررين من البلدان النامية والفقيرة. وفي الختام أتمنى أن يوفق اجتماعنا هذا في انجاز المهام الصعبة المنوطة به في تبني وترجمة التوصيات والالتزامات الأساسية الواردة في خطة العمل وبيان السياسات والتي نأمل أن تقود الى تحقيق الأمن الغذائي العالمي المنشود وضمان توفير الغذاء للجميع وتقليل عدد المصابين بسوء التغذية بحلول عام ٢٠٠٠. كما لا يفوتني بأن أتقدم بالشكر للحكومة الايطالية على حسن استقبال وتسخير الامكانيات لانجاح هذا المؤتمر وتحقيق أهدافه كما أشكر السادة رؤساء الوفود على إتاحة هذه الفرصة الثمينة لي للتحدث اليهم راجيا من الله العلي القدير أن يكمل جهودنا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير لدولنا ولل بشرية جمعاء هذا والسلام عليكم.

كلمة الدكتور يحيى باكور مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية

السيد الرئيس،

يسعد المنظمة العربية للتنمية الزراعية دعوتها للتحدث أمام هذا التجمع الانساني، الذي يجمع رجالات القمة من الدول والمنظمات لبحث قضية الأمن الغذائي العالمي، التي تشكل الحدث الأهم، في عالم متمدن تسعى فيه الأمم الى مزيد من الرفاهية لشعوبها، بينما تعاني شعوب أخرى من ظروفها الطبيعية، اضافة الى ظلم أبناء جنسهم الذين يملكون الخبرة والتقانة والموارد وضنوا عليهم بالتعليم والتدريب ونقل التقانات الحديثة. ويسعد المنظمة أن تضع بتصرفكم الدراسة التي أعدتها عن التصور العربي لتحقيق الأمن الغذائي محللة للواقع وتوقعات المستقبل والتجربة الصعبة التي عاشتها المنطقة العربية خلال الربع قرن الماضية، حيث تدهور أمنها الغذائي بشكل خطير في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ الى ١٩٨٤ في الحبوب والألبان واللحوم والزيوت وغيرها، الأمر الذي نبه القادة العرب والمسؤولين عن الزراعة العربية الى اتخاذ قرارات سياسية بتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية لاعداد مشروعات انتاجية، واقتراح سياسات لتقليص الفجوة الغذائية بالاعتماد على الاستثمار الأفضل للموارد العربية، وتكاملها، والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ومؤسسات التمويل الانمائي كالايفاد والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي . وقد أدى تنفيذ المشروعات الانتاجية المشتركة والوطنية، وتحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي الى تحسن كبير ومتواصل في وضع الأمن الغذائي العربي خلال السنوات العشر الماضية، زاد خلالها انتاج الحبوب بنسبة ٥٦ ٪ واللحوم والألبان والزيوت بنسب جيدة، وتحققت نجاحات كبيرة على مستوى معظم الدول العربية. ودخلت المملكة العربية السعودية وسورية فئة الدول المصدرة للقمح والحبوب و سلع اخرى. ولم تتس الدول العربية القادرة مساعدة الدول المحتاجة بالمال والخبرة على تنفيذ مشروعاتها الانمائية، ودعم اقتصادياتها، وتكليف منظمات كمنظمتنا والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والبنك الاسلامي للتنمية لتقديم الخبرة والموارد المساعدة على تنميتها. وقد كان إعلان تونس للأمن الغذائي العربي الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمتنا، والذي يضم أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب خير دليل على العمل الجاد وانتهاج سياسات للوصول الى تحقيق الأمن الغذائي العربي .

نكرر الشكر والتقدير لمؤتمركم ونتطلع الى مزيد من التعاون مع منظمة
الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبقية المنظمات والدول للوصول الى الهدف
المنشود والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الجلسة الخامسة

الجمعة ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ٨ر٥٠ - ١٢ر٤٥

كلمة معالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز بن معمر وزير الزراعة والمياه،
المملكة العربية السعودية

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة
أصحاب المعالي
السادة أعضاء الوفود

يسرني بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية أن أتقدم بخالص
التهنئة الى فخامتكم لاختياركم رئيساً لهذا المؤتمر مع صادق التمنيات لكم
ولمساعديكم بالتوفيق والسداد لرئاسة هذا المؤتمر الهام والخروج بقرارات
تتناسب مع تطلعات وآمال شعوب العالم خاصة الفئات التي تعاني من نقص
الغذاء وسوء التغذية.

كما أشرف بأن أنقل لكم ولمؤتمركم الموقر تحيات خادم الحرمين
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية..
متمنيا لمؤتمركم التوفيق والنجاح.

فخامة الرئيس
أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

كما تعلمون فقد مضى نيف وعشرون عاما على انعقاد المؤتمر العالمي
الأول للغذاء في عام ١٩٧٤ م والذي نتج عنه العديد من القرارات من أهمها
الاعلان العالمي باستئصال الجوع وسوء التغذية وانشاء الصندوق الدولي للتنمية
الزراعية. وبالرغم من المردود الايجابي لذلك المؤتمر الا أن معظم ما تحقق
من أهدافه انحصرت في اطار الدول التي تمكنت من استخدام التقنيات الحديثة
المتطورة للانتاج الزراعي والتصنيع الغذائي ووفرت الدعم المالي المناسب
لمزارعيها وهيأت المناخ السياسي والبنى الأساسية للمنتجين الأمر الذي تحقق
معه زيادة الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي في تلك الدول.

ان التقويم السريع لأهداف مؤتمر الغذاء العالمي السابق وما أسفر عنه
من نتائج يظهر بوضوح أن زيادة الامدادات من الغذاء لمعظم سكان الدول
النامية وما نتج عنها من ارتفاع في نصيب الفرد من السعرات الحرارية وما
طرأ من انخفاض في عدد الذين يعانون من سوء التغذية فيها انما كانت نتيجة
للزيادة الملحوظة في الاستيراد وليس لزيادة الانتاج في الدول النامية كما كان
مستهدفا ومطلوبا.

فخامة رئيس المؤتمر :

ينعقد هذا المؤتمر في ظل ظروف اقتصادية صعبة تعاني منها معظم الدول النامية بسبب تراكم الديون وانخفاض المعونات الغذائية وتقلص انسياب رأس المال الخاص الأمر الذي أدى الى ضغوط اقتصادية على معظم دول العالم الثالث وهدد استقرارها السياسي وأمنها الاجتماعي.

فخامة رئيس المؤتمر

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

نعتمد أن الكثير يشاطرنا الرأي بأن اعتماد بعض الدول النامية بشكل كبير على المساعدات الغذائية التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض المنظمات الدولية ليس هو الحل الناجع على المدى البعيد وإنما يعتبر ذلك عنصرا مساعدا ووقتيًا الأمر الذي يتطلب من تلك الدول الاستعداد لمجابهة مشكلة الأمن الغذائي بكثير من الجدية والواقعية والحزم والاعتماد على النفس، وذلك باعتمادها على امكانياتها الذاتية وسواعد أبنائها ولن يتأتى ذلك الا بانتهاج خطط علمية سليمة لتطوير كوادرها البشرية وتنمية واستغلال مواردها الطبيعية والاستفادة مما تحصل عليه من مساعدات مالية لايجاد البنية الأساسية وتطوير أنماط وأساليب الزراعة التقليدية عن طريق ادخال التقنية الزراعية الحديثة البسيطة الميسرة التي ستكفل لها بناء قاعدة انتاجية سليمة تساعدها على تحسين أنماط انتاج الغذاء ورفع معدلاته وتضمن لها بالتالي الحصول على مستوى مطمئن من الأمن الغذائي بفضل انتاجها المحلي.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر :

ان توفير الغذاء وتحسين المستوى الغذائي للفئات التي تعاني من سوء التغذية يمثل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة التي يؤمل منها زيادة مساعداتها للدول النامية وذلك بتوفير الموارد والتقنيات الحديثة التي تمكنها من انتاج الحد الأدنى من الغذاء لمواطنيها.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

ولعل من المناسب هنا القاء نظرة عابرة على مشاكل اقليم الشرق الأدنى الذي عانى ولا زال يعاني من الحروب والنزاعات التي بددت طاقاته وأهدرت موارده ولا تزال تهدد أمنه واستقراره.

ان اقليم الشرق الأدنى بالرغم مما حققه من معدلات نمو سنوية في انتاج الغذاء تجاوزت (٣%) منذ بداية هذا العقد الا أنه ما زال مستوردا صافيا للغذاء لا سيما الحبوب والتي يتزايد عليها الطلب بوتيرة متصاعدة .. حيث ارتفع معدل الاستهلاك السنوي من (١٣) مليون طن خلال الفترة ١٩٧٠ م - ١٩٨١ م الى حوالي (٣٠) مليون طن في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ م ويتوقع أن يتجاوز العجز (٦٨) مليون طن عام ٢٠١٠ م اذا لم تتخذ السياسات والخطط اللازمة لزيادة الانتاج كما يتوقع أن ترتفع تكلفة الاستيراد من (١٨) مليار دولار سنويا الى حوالي (٢٧) مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٠ م .

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

ان حكومة المملكة العربية السعودية انطلقا من مسؤوليتها وادراكا منها لأبعاد مشكلة الغذاء بدأت منذ أوائل السبعينات في وضع استراتيجيات وطنية هامة لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والمقيمين على أرضها، حيث حظي القطاع الزراعي بنصيب وافر من اهتمامها ودعمها، ذلك لأهميته وارتباطه الوثيق بغذاء الإنسان واستمرار بقائه حيث أخذ هذا القطاع مكانة هامة في السياسة الانمائية للمملكة العربية السعودية فحقق نهضة شاملة وتطورا سريعا بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية، كما ساهم في البناء العام للاقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطن والوصول الى الأمن الغذائي في معظم السلع الغذائية الرئيسية وذلك في ظل نظام اقتصادي حر كان فيه التكامل واضحا منذ بداية عملية التنمية الزراعية بين دعم الدولة وسياساتها الناجحة من جهة وبين القطاع الخاص بتحمسه وفعاليتها من جهة أخرى.

لقد تحقق للمملكة العربية السعودية نجاح كبير في تنميتها الزراعية نتيجة تحفيز عملية الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة عن طريق تبني الدولة سياسات الدعم المباشر وغير المباشر لأسعار مدخلات الانتاج وأسعار بعض المنتجات الزراعية النهائية وتنفيذ برامج الخدمات المساندة للعمليات الزراعية لتشجيع القطاع الخاص للدخول والاستثمار في هذا المجال واستقطاب التقنيات الحديثة التي أمكن تأمينها من خلال القروض السخية التي قدمتها الدولة للمزارعين بدون فوائد والتي بلغت حتى نهاية عام ١٩٩٥ م ما يزيد عن (٢٨)

مليار ريال (أي ما يعادل ٧,٥ مليار دولار أمريكي) كما قدمت اعانات لوسائل الانتاج بلغت (١١) مليار ريال (ما يعادل ٢,٩ مليار دولار أمريكي) مما كان له الأثر الايجابي لتحقيق نمو ملحوظ في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٩٥ م (٨,٥%) والذي يعتبر من المعدلات المتميزة بجميع المقاييس اذ وصل الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي عام ١٩٩٥ م الى حوالي ٢٤ مليار ريال (أي ما يعادل ٦,٤ مليار دولار).

ولقد كان لكل ذلك الأثر الكبير في تطور ونمو القطاع الزراعي حيث زادت المساحة المزروعة من (٦٠٠) ستمائة ألف هكتار عام ١٩٨٠ م الى (١,٦) مليون وستمائة ألف هكتار عام ١٩٩٥ م أي بزيادة تشكل ١٦٧% مما حقق زيادة ملحوظة في الانتاج الزراعي بوجه عام.. اذ بلغ أعلى انتاج لمحصول القمح في عام ١٩٩٢ م (٤,٢) أربعة ملايين ومائتي ألف طن، ووصل انتاج الخضروات في عام ١٩٩٥ م الى (٢,٥) مليونين وخمسمائة ألف طن، ووصل انتاج الفواكه في عام ١٩٩٥ م الى (١) مليون طن منها (٥٦٨) خمسمائة وثمانية وستون ألف طن من التمر، كما تزايد الانتاج الحيواني بمعدلات متسارعة اذ وصل انتاج الدجاج اللحم في عام ١٩٩٥ م الى (٢٦٧) مائتين وسبعة وستين مليون طير، كما بلغ انتاج بيض المائدة (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة مليون بيضة وارتفع انتاج الالبان في ذلك العام ليصل الى (٦٠٠) ستمائة ألف طن، ووصل انتاج اللحوم الحمراء الى (١٥٠) مائة وخمسين ألف طن وارتفع انتاج الاسماك ليصل الى (٥٤) أربعة وخمسين ألف طن محققة بذلك الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الغذائية الأساسية الأمر الذي أدى الى تحسن المستوى المعيشي للمواطنين حيث بلغ استهلاك الفرد السنوي من مختلف السلع الغذائية (٦٨٣) ستمائة وثلاثة وثمانين كجم وبالتالي بلغ نصيبه اليومي من الطاقة (٣٥٢٨) ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرين سعرا حرارياً. ومن البروتين (٩٦,٦) ستة وتسعين وستة من العشرة من الجرام ومن الدهون (٨٢,٥) اثنان وثمانين وخمسة من العشرة من الجرام وهو ما يضاهاى معدل نصيب الفرد في الدول المتقدمة.

هذا وفي المرحلة الحالية.. فان حكومة المملكة العربية السعودية ومن خلال تقويمها لمسيرتها التنموية الزراعية تركز على عمل المزيد من الدراسات واعداد الخطط الطموحة والبرامج المختلفة للمحافظة على هذه الانجازات وتنميتها من خلال الاعتماد على التقليل من المحاصيل الزراعية ذات الاحتياجات الكبيرة من المياه وتوزيع المحاصيل الزراعية على أساس ترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية بزراعة المحاصيل التي يقل استهلاكها للمياه وتبني أساليب الري المتطورة في ضوء التقنيات الحديثة.. واجراء المزيد من

البحوث والدراسات لاستخدام المياه المالحة ومياه الصرف الصحي المنقاة ومياه الصرف الزراعي وكذلك مياه البحر في زراعة الأعلاف والتشجير الحرجي وبعض المحاصيل المناسبة.

كما يتم حالياً التركيز على التصنيع الغذائي للاستفادة من فوائض الانتاج الزراعي مع رفع كفاءة التسويق بتسهيل عمليات النقل والتداول والتخزين لزيادة انسياب السلع وتقليل تأثير موسمية الانتاج على أسعار السلع وتوفيرها في الأسواق على مدار العام. هذا الى جانب الاهتمام باكثار وتطوير المراعي، والمحافظة على الغابات، وتجهيز المنتزهات الوطنية، وسلامة البيئة الزراعية، وحماية الحياة الفطرية وتنميتها.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة، أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الوفود

ان المملكة العربية السعودية انطلقا من مبادئها واستشعارا لمسئوليتها قد دأبت على ممارسة دورها الدولي الرائد تجاه الأسرة الدولية وأثبتت حضورها الايجابي المتميز في كل المحافل الدولية بما يعكس اهتمامها بالقضايا الانسانية في العالم أجمع، اذ قدمت المساعدات العينية والنقدية من خلال برنامج الغذاء العالمي منذ تأسيسه عام ١٩٦٣ م وحتى الآن وبلغ مجموع ما أنفقته في هذا المجال نحو (٥٩٨) خمسمائة وثمانية وتسعين مليون دولار خصص منها مبلغ (٢٧٢) مائتان واثنان وسبعين مليون دولار لشراء التمور ومبلغ (٣٢٦) ثلاثمائة وستة وعشرين مليون دولار قدم كمساهمات نقدية.. هذا بجانب مساهمة المملكة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) التي بلغت (٣٦٧) ثلاثمائة وسبعة وستين مليون دولار أي بنسبة ١٣,٦٪ من رأسمال الصندوق دفع منها مبلغ (١٠٥,٥) مائة وخمسة ملايين وخمسمائة الف دولار عند انشاء الصندوق في عام ١٩٧٧ م ثم دفع الباقي خلال تجديد الموارد للصندوق الذي تم على أربع مراحل.

كما أن للمملكة اسهاما ضخما في تقديم القروض الانمائية الميسرة لمساعدة الدول النامية في مختلف القارات اذ قدمت حتى نهاية عام ١٩٩٥ م نحو (٧٠,٦) سبعين مليار وستمائة مليون دولار امريكي استفادت منها (٧٢) اثنتان وسبعون دولة، وكان نصيب الدول الأقل نموا من مساعدات المملكة غير المستردة (المنح) مبلغ (١٥,٧١) خمسة عشر مليار وسبعمائة وعشرة ملايين دولار استفادت منها (٢٩) تسع وعشرون دولة. ونتيجة لما تعانيه دول الساحل الافريقي من مشاكل في نقص المياه فقد خصصت المملكة مبلغ (١٣٠) مائة وثلاثين مليون دولار امريكي لتنفيذ برنامج خاص لتزويد أرياف دول الساحل

الأفريقي بالمياه مع تقديم مساعدات غذائية عاجلة، ويتكون برنامج المياه من حفر آبار بلغت أكثر من (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمسمائة بئر مع إقامة خزانات ونقاط توزيع للمياه استنفاد منها حوالي ثلاثة ملايين نسمة. هذا بالإضافة الى نجدة كثير من الدول التي عانت من أزمات طارئة وكوارث طبيعية وزلازل وتدفق لاجئين وغيرها، حيث ساهمت المملكة في الوقوف الى جانب الدول المنكوبة وساعدت المتضررين فيها وبلغ اجمالي ما قدمته المملكة في هذا المجال خلال الفترة من عام ١٩٧٥ م وحتى عام ١٩٩٥ م أكثر من (١,٦٦٦) مليار وستمئة وستة وستين مليون دولار أمريكي. هذا الى جانب ما قام به الصندوق السعودي للتنمية من تقديم قروض ميسرة للدول النامية بمبلغ (١,٢٤٠) مليار ومائتين وأربعين مليون دولار أمريكي لدعم (٦٩) تسعة وستين مشروعاً تخص الري واصلاح التربة وحفر الآبار وزراعة بعض المناطق واقامة السدود. وقد كان لهذه البرامج آثار ايجابية عديدة أهمها وقف زحف الهجرة من الريف الى المدن واستقرار وتحسين المستوى المعيشي والصحي للسكان.

ولا ننسى أن ننوه هنا بجهود منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في تبني وتنفيذ ومتابعة العديد من البرامج والمشروعات الانمائية الهادفة الى تحقيق الأمن الغذائي لدول العالم بأسره.. لا سيما الدول النامية.. وما قدمته وتقدمه حكومة المملكة العربية السعودية من دعم ومساندة متميزة للمنظمة لانجاح مساعيها في هذا الصدد.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة، أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الوفود

قبل أن أختتم كلمتي هذه أود أن أكرر شكري لفخامة رئيس المؤتمر ولمعالي الدكتور (جاك ضيوف) المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية لما بذله من جهود حثيثة وناجحة لعقد هذا المؤتمر الهام، كما أشكر أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود لحسن استماعهم وأسأل الله العلي القدير أن يكلل جهودنا جميعاً بالنجاح ويحقق لهذا المؤتمر الهام الغاية النبيلة التي عقد من أجلها والتمثلة في حشد الدعم وبذل الجهود المخلصة بما يحقق الاسهام المباشر والفعال في حال معاناة شعوب العالم من ضائقة الجوع والفقر والحرمان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجلسة السادسة

الجمعة ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ١٤ر١٠ - ٢٠ر٤٥

كلمة السيد طه محي الدين معروف نائب رئيس جمهورية العراق ، جمهورية العراق

سيادة الرئيس

أود في البداية أن أقدم التهنئة اليكم على إنتخابكم لرئاسة مؤتمر القمة العالمية للأغذية وإنا على ثقة بأنكم بما تتمتعون به من خبرة وحكمة ستقودون مؤتمرنا هذا الى النجاح.

ويسعدني أن أنقل لكم تحيات سيادة الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق وتمنيات سيادته لمؤتمرنا بتحقيق أهدافه التي يسعى من اجلها، واعتذار سيادته عن الحضور بسبب الحصار المفروض على العراق وعدم السماح باستعمال الطائرات المدنية العراقية.

كما أود أن أعبر عن بالغ شكرنا وتقديرنا لمبادرة الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وللجهود القيمة التي بذلها في الاعداد الجيد لمؤتمرنا هذا وكذلك العاملين في المنظمة لما قاموا به من أعمال كبيرة لتحقيق هذا التجمع الموقر.

السيد الرئيس

لا يخفى على سيادتكم ان مئات الملايين من سكان كوكبنا، وبشكل خاص في جنوب الكرة الأرضية، يعانون من المجاعة والفقر لعدة أسباب أشدها أثرا سياسات الهيمنة والإفقار وإشعال الحروب بالنيابة التي تنتهجها قوى من بعض دول الشمال اتجاه دول جنوبي الكرة الأرضية بهدف إخضاعها للتبعية ومنع وصولها الى قدر اكبر من الاعتماد الجماعي على الذات.

وقد أكد سيادة الرئيس صدام حسين مؤخرا، بأن هذه القوى ترفع شعارات تدعو فيها بلدان الجنوب لتطوير قدراتها وإمكاناتها بدعوى إخراجها من خانة التخلف والعوز والحرمان. ولكن ما ان تطور هذه البلدان قدراتها وإمكانياتها وتوظف أموال ثرواتها الطبيعية في خدمة عملية التنمية، فان قوى الهيمنة في الشمال تهرع الى تقويض ذلك بشتى الأساليب القسرية. ولهذا فقد أدان مؤتمر قمة كولومبيا لبلدان حركة عدم الانحياز، استمرار بعض الدول، انطلاقا من وضعها المسيطر على الاقتصاد العالمي، في تكثيف عملية اتخاذ التدابير القسرية ضد الدول النامية بما يتعارض وبوضوح مع القانون الدولي، مثل، فرض القيود التجارية والحصار وتجميد الاموال بغرض منع هذه الدول من

ممارسة حقها في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي توسيع تجارتها الدولية بحرية. ولقد لاحظنا خلال هذا العقد ان العقوبات القسرية التي تفرض على الدول باسم الأمم المتحدة تسبب هي الأخرى في نشر الجوع والفقر والأمراض والآفات وتزيد من تخلف الشعوب المفروضة عليها وتحول دولا ثرية الى دول فقيرة مثلما حصل لبلدي العراق الذي يعاني من الحصار الاقتصادي وتجميد أرصده الذي فرض عليه من مجلس الأمن منذ أكثر من ست سنوات والذي تسبب أيضا في تدمير البنى التحتية لكافة القطاعات الأساسية الإنتاجية والخدمية وأوقف عملية التنمية.

كان العراق من الدول المعروفة بالتقدم الذي أحرزه خلال العقدين الماضيين في مختلف القطاعات وكانت الزراعة في مقدمتها، فقد تولت الدولة بناء السدود وحفر الأنهار والمبازل وإصلاح الأراضي وتوفير الأسمدة والمبيدات والمكننة وإدخال التكنولوجيا الحديثة والنظيفة وتوفير الطاقة الكهربائية للأغراض الزراعية وللسكان في الريف وتوفير اللقاحات والأدوية والأعلاف الجيدة، كل ذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

السيد الرئيس

لقد حرم الشعب العراقي من استيراد المواد الأساسية التي تساهم في عملية الإنتاج الزراعي بل حرم أيضا من ابسط حقوقه وهو الحصول على المواد الغذائية بشكل كاف لعدم توفر الأموال اللازمة لتغطية تلك النفقات نتيجة تجميد أرصده وعدم السماح له بتصدير ثرواته الطبيعية.

لقد اثر الحصار وبشكل سلبي وكبير على فعالية السدود ومحطات الضخ والسقي والمحطات الكهربائية التي تزود الطاقة للأغراض الزراعية، كما أدى الحصار القسري الى انخفاض حاد في إنتاج الأسمدة والمبيدات وشحة في الأدوات الاحتياطية للمكائن والآلات الزراعية انعكس سلبا على الغلة، وأوجد نقصا كبيرا في المواد العلفية واللقاحات الخاصة بحماية الثروة الحيوانية مما أدى الى حرمان الشعب العراقي من الحليب ومنتجاته وخاصة الأطفال. وتأثرت مراكز البحث العلمي للأغراض الزراعية. فقد وثقت العديد من بعثات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المستقلة، وعلى وجه الخصوص منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) من خلال تقاريرها التي أعدها خلال الأعوام ٩٣ - ١٩٩٥ الآثار المدمرة للحصار الشامل المفروض على بلدي لا سيما على المجموعات الأكثر ضعفا من السكان في مختلف القطاعات وبشكل خاص الغذاء والصحة. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية والأمراض الناتجة عنها، بنسبة كبيرة على الرغم مما توفره

الدولة في ظل الظروف الصعبة للحصار من أغذية في نظام البطاقة التموينية الشامل الذي لا يؤمن سوى اقل من نصف السعرات الحرارية المطلوبة.

سيادة الرئيس

وفي الوقت الذي ثبت فيه نجاح الحوار الفني والدبلوماسي بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة في التوصل الى اتفاقات مرضية للطرفين حول مذكرة التفاهم بشأن صيغة النفط مقابل الغذاء التي تم التوصل اليها في ٢٠/أيار/١٩٩٦، تضع دولة كبرى مختلف العراقيل أمام كل مرحلة من مراحل التفاوض بين العراق والأمانة العامة من اجل تأخير التوصل الى الصيغة النهائية للمذكرة، ثم بدأت تضع عراقيل جديدة امام التطبيق العملي لاحكام المذكرة سواء في إطار لجنة المقاطعة أو في إنجاز المستلزمات الإدارية الخاصة بتنفيذها. ولا بد من التأكيد على ان كل يوم يمر في ظل ظرف الحصار الحالي إنما يعني مزيدا من معاناة الشعب العراقي والمزيد من الضحايا لهذا الحصار الجائر.

ان الأهداف المعلنة لمؤتمرنا هذا عظيمة ونبيلة يجب ان نعمل على تحقيقها وصولا الى استئصال شأفة الجوع وتوفير الأمن الغذائي لشعبنا، ولكن نجد لزاما علينا بهذا الخصوص ان نؤكد مدى المعوقات الجسيمة أمام أية دولة تعاني من حصار شامل ومفروض بقوة السلاح لتوفير الغذاء اليومي للشعب، فكيف يكون الحال إذا أرادت تلك الدولة ان تضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي الذي يحتاج الى الكثير من الأمور المستعصي الحصول عليها في ظل الحصار القائم، فان جمهورية العراق تتمنى ان يخرج مؤتمرنا بنتائج إيجابية تتضمن:

١- عدم فرض الحصار الاقتصادي ومنع الغذاء وتجويع الشعوب لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية.

٢- زيادة فعالية الهيئات الدولية ومراكز البحث الزراعية المعنية بالإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء لمواجهة المشاكل التي ستواجه العالم وتحقيق الأمن الغذائي للشعب.

٣- تسهيل انتقال التكنولوجيا النظيفة ونتائج البحوث والدراسات والمستلزمات التي تساعد على زيادة الإنتاج كما ونوعا من الدول المتقدمة الى الدول النامية وإلغاء القيود المفروضة على ذلك.

٤- التأكيد على التوزيع العادل للمياه واستخدامها بالشكل الأمثل نظرا لدورها الأساسي في إنتاج الغذاء. وعلى الدول المتشاطئة السعي من اجل ضمان عدالة القسمة والتوزيع وفقا للقانون الدولي وللمساهمة في تحقيق أمن غذائي للجميع.

٥- زيادة حجم الخدمات التي تقدمها المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لتصنيف الأراضي في الدول النامية عن طريق الاستثمار العالي والتوجيه باستغلالها وفق هذا التصنيف لأغراض المحاصيل والغابات والمراعي.

في الختام اجدد أمنياتي لكم ولمؤتمرنا هذا بالنجاح وصولا الى أهدافه السامية.

وأشكركم.

كلمة دولة السيد محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية

السيد رئيس المؤتمر ...
السادة رؤساء الدول ... رؤساء الحكومات ...
رؤساء وأعضاء الوفود ... السيدات والسادة الحضور ...

تتجه أنظار الشعوب اليوم نحو قمة روما، حيث تداعى أقطاب العالم، الى عقد قمة شعارها (الغذاء للجميع)، وإنه لما يدعو الى الثقة، أن تتواصل هذه القمم، وأن يتمكن التعاون الدولي، من مواجهة التحدي المستقبلي، بحلول عالمية عادلة، وأن تصبح العالمية، ذات وظيفة اقتصادية وتنموية شاملة، تضع الدول والشعوب، المتطورة منها والنامية، أمام تلاؤم ضروري، في الرؤية المشتركة للمشكلة الغذائية، وأمام تكامل ارادى لا بد منه، لدى اتخاذ السياسات والاجراءات وخطط العمل، وذلك لجعل الامكانيات المادية والبحوث العلمية، والمعونات المالية والفنية، والخبرات المتوفرة في العالم، ملبية للاحتياجات التنموية، الاقليمية والمحلية في كل مكان.

ويبدو مهما جدا أيها السادة لبلدى سورية، أن يشارك في هذه القمة، وأن يساهم في رسم التوجهات المدروسة والجادة والمبادرات الملزمة، الحريصة على أن يصبح المستقبل الغذائي لجميع البشر، مستجيبا لجميع الآمال.

وإننى باسم السيد رئيس الجمهورية العربية السورية حافظ الأسد، وباسم الحكومة السورية، وباسم الشعب السوري، أوجه التحية من بلد الزراعات الأولى في التاريخ، إلى رؤساء وممثلى بلدان العالم، المتطورة منها والنامية، داعيا الى تعاون دولي، يرقى الى مستوى يتلاءم مع قيم المعرفة، ومنطق حضارة العصر، ويوازي حجم المأساة، الى مستوى لا يعجز معه هذا التعاون، عن تقديم أدلة مقنعة، على سلامة التوجهات، لدى البلدان المتطورة والبلدان النامية معا، في مواجهة التحدي الغذائي، والتغلب على مختلف العوائق السياسية والاقتصادية والتقنية وصولا الى التنمية العالمية المآزره والمتكاملة.

إن عالمية المشكلة الغذائية الراهنة، تتمثل في مئات الملايين من الجائعين والمحرومين، من فرص الحصول على الطعام، وفرص العمل، والانتاج الكافي، والدخول المناسبة، مما يتطلب على وجه التحديد من هذه القمة، التزامات دقيقة، تؤدي الى تقديم الشرط الغذائي والانسانى، على الشرط السياسى والتجارى، كى تحظى الغالبية من البشر بالأمن الغذائى المفقود.

أيتها السيدات والسادة

ثمة مؤتمرات ومنظمات استخدمت أفكارا نزيهة لتحليل مشكلة الغذاء، والتنبؤ بمشكلات الغد القريب والبعيد، وقد اتفقت في مجمل نتائجها على أن الغذاء، يجب أن لا يستعمل كسلاح أو وسيلة للضغوط المالية والاقتصادية، لغايات سياسية، وأن السيادة الوطنية لكل بلد، على سياساته الزراعية والتقنية، أمر لا يتناقض مع ايجاد برامج عالمية شاملة، تؤدي الى الحصول المتساوي، على التقنيات الحديثة والمتجددة، وهذا يتطلب بشكل من الأشكال تخفيف أعباء الديون الخارجية، التي تثقل كاهل البلدان النامية، وإزالة المخاوف الناجمة، عن الاتفاقيات التجارية الدولية، التي يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية، على البلدان الأقل نمواً، ومنع احتكار الدول ذات البنى المتفوقة لأساسيات ما هو أحدث وأجدى وأعم نفعاً، وكذلك إفساح المجال لجموع النساء، للدخول الى سوق العمل والانتاج، وإزالة أشكال من اللامساواة بين الجنسين، في الأجر والعمل وكثير من الحقوق، وبتعبير آخر، يجب أن تمنح الدول الأقل نمواً، قدرة الدفاع عن النفس، إزاء الفقر، وإزاء المجاعات، وعوامل سوء التغذية، بمساعدتها على امتلاك وسائل التنمية، وعلى مواجهة التزايد السكاني، والدخول في عالم متكافئ الحاجات والقدرات والمبادلات، يتعامل أطرافه فيما بينهم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولما كانت الزراعة تعتمد بشكل أساسي على المياه، فإننا نؤكد على ضرورة الاقتراس العادل للمياه بين الدول الشاطئة وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وبهذه المناسبة، يسعدني أن أشير الى أنه في سورية، كانت لنا خلال السنوات الماضية، سياسة زراعية ناجحة، في إطار نهج اقتصادي متكامل، وعبر معادلة استوعبت العلاقة الفاعلة، بين عناصر التمويل والاستثمار والانتاج، وبين تحديث وسائل الانتاج والتسعير المرن والتسويق المنظم والاعتماد المتزايد على البحوث العلمية، أدت بمجملها، الى تحقيق نتائج مقبولة ومشجعة، ولكننا مع ذلك نشعر بأن منطقتنا تحتزن من المخاطر ما يهدد الأمن والنمو والاستقرار فيها، إذ لا أمن ولا نمو، ولا استقرار، بدون سلام عادل وشامل فيها، والسلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي لسورية، لكن موقف اسرائيل المعارض، لاستئناف محادثات السلام من حيث توقفت، وتكرها للالتزامات وتعهدات تم التوصل اليها، قبل توقفها، يهدد أسس المسيرة السلمية، ومنطلقاتها، في منطقتنا، ويثير قلق المجتمع الدولي ومخاوفه المبررة.

وفي الختام ... أتوجه بالشكر إلى السادة: المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمدير العام للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمدير العام لبرنامج الغذاء العالمي، وإلى العاملين في هذه

المؤسسات، مقدرًا إخلاصهم وجهودهم المتميزة، كما أتوجه بالشكر إلى إيطاليا شعبًا وحكومة، لاستضافتها هذه القمة، بحفاوة وتنظيم جيد، معربًا عن تفاعلي بهذا التعاون الدولي، على الرغم من الصعوبات الكامنة على الطريق، ومعبرًا عن أمل بلادي، بأن تغدو انطلاقة العالم، نحو تحقيق الأمن الغذائي لجميع سكانه، مرتكزا واقعيًا، لتطلع عقلائي إلى المستقبل، ولحل مشكلات معقدة، في المجال البيئي والصحي، وعلى الصعيد الدولي.

كلمة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، جمهورية السودان

السيد الرئيس
السادة رؤساء الدول، والحكومات، ورؤساء الوفود
السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
السادة أعضاء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن أخاطبكم باسم شعب السودان وحكومته، وأن أهنتكم أخي الرئيس على اختياركم المستحق رئيساً لهذا المؤتمر الذي يشكل علامة تاريخية فارقة في تاريخنا المعاصر، والتهنئة مقرونة بأسمى آيات الشكر والعرفان لمنظمة الأغذية والزراعة، ولمديرها العام، الدكتور جاك ضيوف، على الفكرة الانسانية الصائبة التي تجسدت اليوم قمة عالمية قصد القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وتأمين الغذاء لكل انسان في العالم. والشكر والتقدير الى حكومة ايطاليا وشعبها الصديق لاحاطة هذا الملتقى بالرعاية ومشاعر الود والاهتمام.

السيد الرئيس

نلتقي اليوم لتأكيد التزامنا الجماعي بتحقيق الأمن الغذائي لكل البشرية، أولوية أولى في الأجندة السياسية العالمية، بحسبان ذلك أعظم التحديات على من يقودون شعوبهم لصنع التاريخ في هذه الحقبة الفريدة من الزمان. ان تحرير ٨٠٠ مليون انسان من الفقر والجوع ونقص الغذاء لهو التحدي الأعظم، والمسؤولية التاريخية والسياسية والانسانية والاخلاقية التي لا يمكن الوفاء بها الا بالتزام صادق، وتدابير توفر الحلول الناجعة لهذا التحدي.

السيد الرئيس

ما كان الجوع ونقص الغذاء مرده لندرة في موارد العالم، فهي فيما تعلمون وفيرة ومتنوعة. ولكن واقعا فرض على العالم حال دون رشد استثمارها، خاصة في الدول النامية، لأسباب لعل من أهمها:

- (١) قلة الموارد المالية اللازمة لإنتاج الغذاء،
- (٢) الافتقار للتقانة الحديثة المتطورة،

- (٣) عبء الدين الخارجي وخدماته،
 (٤) غياب الرؤية الاقتصادية الكلية الصحيحة القادرة على تفجير طاقات المجتمع للتنمية، وحبس النشاط الاقتصادي في جهد الدولة المحدود، وتحجيم حركة المجتمع،
 (٥) انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وتفشي النزاعات،
 (٦) موجات الجفاف والتصحر، خاصة في أفريقيا.

ان تجاوز هذه العقبات ليفرض على الأسرة الدولية تأسيس شراكة فاعلة، والتخلي بسموولية جماعية تحقق الاستقرار السياسي والأمني في أنحاء العالم كافة، وتسهم في حل النزاعات الداخلية والاقليمية سلميا، وذلك بالتركيز على:

- (١) عون الدول النامية على الانتقال الى اقتصاد السوق دون آثار اجتماعية سالبة، وتوجيه مؤسسات التمويل الدولية لأداء دورها بمنأى عن الضغوط والشروط السياسية، الظاهر منها والمستتر،
 (٢) توفير الموارد المالية الاضافية اللازمة للاستثمار في التنمية الزراعية في الدول النامية، خاصة تلك التي اجتهدت لتهيئة مناخ موات للاستثمار، وانشاء آلية من المنظمات الدولية ذات الصلة لتنسيق الجهود في هذا المجال،
 (٣) اتخاذ خطوات جريئة وعاجلة لرفع عبء الديون عن كاهل الدول النامية،
 (٤) الالتزام بتوفير التقانة الزراعية المناسبة للدول النامية،
 (٥) تشجيع مشروعات الاستثمار في الأمن الغذائي على المستوى الاقليمي،
 (٦) الالتزام بمساعدة الدول النامية في رفع كفاية الانتاج الزراعي، وتنويع قاعدتها الاقتصادية، بما يطور قدرتها التنافسية في السوق العالمي المتجهة الى العولمة وتحرير التجارة،
 (٧) رفع الحصار عن كاهل الدول والشعوب، باعتباره انتهاكا لحقوقها الانسانية في التنمية والطعام والغذاء، وباعتباره تعميقا للفقر والجوع، وتعطيل قدرات الدول في مجال انتاج الغذاء.

السيد الرئيس
 السادة الرؤساء والمشاركون

ان السودان يمثل نموذجا لدولة نامية من حيث الامكانيات الواعدة، والتجربة والتحديات. فالسودان أكبر قطر في أفريقيا، يتمتع بقاعدة عريضة من الموارد الزراعية، وسكانه ٢٧ مليون نسمة يعمل ٧٥ في المائة منهم في النشاط الزراعي. ومساحته الصالحة للزراعة نحو ٨٤ مليون هكتار، وتغطي المراعي الزراعية ٢٤ مليون هكتار أخرى، اضافة الى ٦٤ مليون هكتار من

الغابات. وتقتصر المساحة المستغلة في الزراعة حالياً على ١٥ مليون هكتار. وموارده المائية وفيرة، مصادرها الأنهار والأمطار والمياه الجوفية. وثروته الحيوانية كبيرة تبلغ ١٠٧ ملايين رأس من الأبقار والضأن والماعز والجمال، وثروته السمكية ضخمة ومتنوعة، يرود القطاع الزراعي النشاط الاقتصادي الوطني، وهو أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (٤٠ في المائة)، ويشكل ٩٥ في المائة من قيمة الصادرات، ويوفر المواد الخام لمعظم الصناعات الوطنية.

السيد الرئيس
السادة الرؤساء والمشاركون

منذ عام ١٩٨٩ توافر للسودان استقرار سياسي هياً بيئاً ممكنة للتنمية. وانتقلنا الى اقتصاد السوق قصد اطلاق طاقات المجتمع وتمكينها من قيادة النشاط الاقتصادي. ونفذنا برنامجاً للإصلاح الاقتصادي حرر الزراعة انتاجاً وتجارة. ويسر برنامج الخصخصة انتقال المؤسسات الانتاجية الى القطاع الخاص، وعزز ذلك الاعتماد على الذات وبناتقال الثروة الى المنتجين في الريف زراعاً ومربي ماشية تصاعد الانتاج الزراعي، وانعكس زيادة مقدره في الناتج المحلي الاجمالي وتحقق الاكتفاء الذاتي في معظم المحاصيل وزاد حجم الصادرات. وتمكنا من كل ذلك في ظروف صعبة انجزنا خلالها اعادة هيكلة اقتصاد البلاد بكل تبعاتها ذاتياً، ولربما يكون السودان بهذا البلد الوحيد الذي يحقق هذا الانجاز دون عون خارجي. ولئن شكل هذا تحدياً عظيماً فانه قد جسد قدرتنا على الاعتماد على الذات، وثبتت ثقفتنا في امكاناتنا البشرية والطبيعية. أعاننا في ذلك عزم شعبنا على تحرير ارادته واستقلال قراره الوطني، ونهج قام على صون كرامة الانسان وضمان حريته وحفظ حقوقه كاملة. وملكنا السلطة للمواطن والجماعات بتطبيق النظام الاتحادي، وابتداع نظام سياسي مؤسس على ديمقراطية المشاركة المتساوية لكل أبناء السودان وبناته. أثر كل ذلك ايجاباً في دفع عملية السلام في جنوب الوطن، سلام نؤسسه من الداخل وبالحرص على التفاوض مع كل الجماعات المنشقة، وبعون الأصدقاء. فالسلام يتحقق بالصبر على الحوار، وبالعدل والمساواة المؤسسة على حق المواطنة.

السيد الرئيس
السادة الرؤساء والمشاركون

اننا نقترح، ومن هذا المنبر خطوة عملية في سياق تحقيق أهداف هذه القمة وتعزيز الانجاز المطرد لحق الجميع في الحصول على غذاء كاف، انشاء مناطق نموذجية لانتاج الغذاء في العالم، تفيض خيراً على الانسانية كلها. واننا

لنطرح السودان كواحد من تلك المناطق لوفرة امكاناته الطبيعية، وما تهيأ فيه من استقرار وبيئة مواتية للاستثمار والتنمية اسهاما في تأمين الغذاء لانسان اليوم والمستقبل. ونؤكد التزامنا بتيسير هذه التجربة وأن نرعاها وندعمها بغير حدود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

كلمة دولة السيد أحمد أويحيى رئيس الحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
أصحاب الفخامة والمعالي،
أيتها السيدات، أيها السادة

يطيب لى فى البداية، أن أعبر لكم، السيد الرئيس، عن بالغ سعادتى شخصيا والوفد المرافق لى، لوجودنا هنا فى رحاب بلدكم الجميل والصدىق الذى تتقاسم الجزائر معه أواصر مميزة للجوار الجغرافى والتشاور السياسى والتعاون والصدقة والاحترام المتبادل.

انها لمناسبة سارة، لأعبر لكم عن تشكراتى على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما من طرفكم شخصيا، وكذا من طرف السلطات الايطالية وشعبكم الصديق، سلطات وشعب بيرهنان مرة أخرى، على تمسكهما الملموس بمبادئ وقيم التضامن والتعاون بين جميع الأمم.

بالفعل، وباحتضانكم، فى هذه المدينة العريقة، هذه القمة العالمية للأغذية، فانكم تؤكدون من جديد، تمسك ايطاليا التقليدى بقضية سامية وانسانية.

وبهذه المناسبة كذلك، انه من الواجب الخالص أن أتوجه وباسم الجزائر، بتشكراتى الى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعلى رأسها أخ لنا السيد "جاك ضيوف"، على الالتزام الجاد والمثابرة الدؤوبة، خدمة للمهمة النبيلة المنوطة بهما.

واننا نعبر لهم عن بالغ امتناننا وأحرّ تشجيعاتنا.

السيد الرئيس،

ان القضاء على المجاعة وسوء التغذية هي من المقتضيات الباتة بالنسبة للمجتمع الدولي الذى أدرج وبقناعة كاملة التنمية فى المجال المنطقى والطبيعى لحقوق الانسان.

وبالفعل، فانه من واجب الانسانية الأول والضرورى أن تثبت اليوم، أكثر من أى وقت مضى، من خلال القضاء على المجاعة وسوء التغذية، اتجاهها العازم نحو اقامة مجتمع دولى منظم تنظيميا أفضل وأكثر انصافا نحو كل الأمم، مجتمع يتميز بالسلم والحق والتعاون، مجتمع كان وسيبقى فيه الأمن الغذائى والحق فى التغذية ركيزته الأساسية.

وفى الواقع، لقد شعر المجتمع الدولى بهذه الضرورة منذ سنة ١٩٧٤ عندما دخلت القارة الافريقية ظرفا اشد أملا من جراء مجاعة لا سابقة لها.

وفى تلك الظروف، لقد تبنت الندوة العالمية الأولى للأغذية مجموعة من القرارات والتدابير، قرارات وتدابير أثبتت ضرورتها التاريخية، قرارات وتدابير لاتزال اليوم كذلك من الضرورة الملحة لاقامة نظام مشترك للأمن الغذائى، نظام يتسم فعلا بخصال الفعالية والدوام.

نعم، ان التغييرات الجذرية التى ميزت العالم فى السنوات الأخيرة تفرض تحديات ورهانات جديدة على المجتمع الدولى، تحديات ورهانات تملى علينا بالحاح تجسيد الالتزامات الدولية السابقة فيما يتعلق بمكافحة المجاعة وسوء التغذية.

لذا، ينبغى لجلساتنا اليوم، أن تجدد هذه الالتزامات وأن تقر سبل تجسيدها الحقيقى والشامل ميدانيا.

بالفعل، فان استمرار وحتى استفحال ظواهر المجاعة وسوء التغذية، فى الوقت الذى يقدم فيه العالم على نهاية قرن يتميز بتطورات معتبرة فى مجال العلم والتكنولوجيا، هى أوضاع لا يمكن تبريرها بأى تحليل كان حتى لو كان بدافع اقتصادى.

نعم، أيتها السيدات، أيها السادة، ان التوفيق بين منطق اقتصاد السوق وشمولية العلاقات العالمية المعاصرة من جهة، وحتمية الأمن الغذائي لجميع الشعوب من جهة أخرى، يشكل التحدى المركزى الذى من واجب كل بلداننا رفعه من خلال مسار تضامنى ومن خلال انعاش حقيقى للتعاون الدولى.

وبالمقارنة مع هذه الآفاق، فان التغييرات التى يعرفها حاليا النظام الاقتصادى العالمى، وخاصة تلك التحولات فى ميدان السياسات الزراعية التى أدخلت فى اطار الاتفاقيات التجارية المنبثقة عن دورات أوروغواى (URUGUAY ROUND)، هى مصدر قلق عميق.

نعم، ان هذه التطورات المقلقة والمتزامنة مع انخفاض توفير المواد الغذائية فى السوق الدولية، تجعل التحكم فى الدعائم الأساسية لضمان الأمن الغذائى، أكثر تعقيدا وهشاشة بالنسبة للبلدان التى لا تزال تعاني من التبعية الغذائية.

نعم، فبحكم هذه التغييرات، أصبحت البلدان التى تعاني من ثقل استيراد المواد الغذائية، ثقل يتزامن مع الصعوبات المالية الناجمة عن حتميات إعادة الهيكلة، تواجه خطرا مستمرا يتمثل فى انقطاع تمويلها الغذائى.

وأمام هذه الوقائع، فان أفريقيا التى كثيرا ما تعاني شتى ظواهر زعزعة الاستقرار، هى التى تستوقف من باب الأولوية والاستعجال، المجموعة الدولية بل وحتى الضمير الانسانى، وذلك أمام ظواهر المجاعة وسوء التغذية التى وصلت الى أشكال مأساوية وفتاكة، أشكال تهدد حتى بقاء شعوب كاملة.

علاوة على الاعانة والمساعدة الغذائية التى تبقى فى أكثر من حال ملحة على المدى القصير، فان هدفنا الأساسى يرمى الى توجيه النظام العالمى الغذائى نحو أهداف تستجيب أولا وقبل كل شئ لحاجات الانسانية وليس لإعتبرات اقتصادية جافة.

وفى هذا النطاق، ينبغى علينا جماعيا، ترقية برنامج هام لإعادة الاعتبار للزراعة وعالم الريف، برنامج يستحق دعم المجتمع الدولى من خلال تمويل

للاستثمار الفلاحي وعن طريق استفادة أوسع من فوائد التطورات العلمية والتقنية.

هذا ما يجعل كلا من الاعلان والبرنامج المعروفين على هذه القمة في حاجة الى تحسن ملموس لجلّ المحيط الاقصادى الدولى لكى يساهما فعلا في دعم حركيات تنمية منتظمة ومستقرة ومتوقعة للمنتجات الزراعية الضرورية لتوازنات التغذية العالمية.

وفى هذا النطاق بالذات، تصبح الحاجة الى حلول عازمة لأزمة المديونية الخارجية ولك خناق الضغوطات المالية الخارجية من جهة، والاعتراف الجوهري والحتمى للسلطات العمومية فى مجالات الزراعة والأغذية أمام السوق والعولمة المححف من جهة أخرى، من المسالك الضرورية لبلوغ الغاية التي تجمعا هنا اليوم، غاية التغذية العالمية الحقيقية فى فائدة كل الشعوب ودون تهميش.

السيد الرئيس،

ان الجزائر التى لاتزال تلجأ الى استيراد هام للمواد الغذائية، هذا الاستيراد الذى يكلفها مبالغ باهظة، هى واعية بدرجة خاصة، بالمخاطر التى تهدد البلدان ذات التبعية الغذائية.

هذا ما يجعل بلادى تسهر بمتابعة، على استغلال كل القدرات التى تملكها فى الميدان الزراعى وذلك من خلال اصلاحات هيكلية معمقة ولكنها ضرورية، سعيا الى تدعيم أسس أمنها الغذائى.

وان الجلسات الوطنية للفلاحة المنعقدة بالجزائر العاصمة فى شهر جوان الفارط، هى دليل على عزمنا الوطنى فى هذا الاتجاه.

بالفعل، ان هذا الموعد كان تجسيدا لارادتنا الراسخة فى ادراج ترقية التنمية الفلاحية والريفية فى الجزائر فى صميم جهدنا من أجل الانعاش الاقتصادى.

ان الجزائر عازمة على أن تستفيد فلاحتها وعالمها الريفى من تحولها الاقتصادى العميق والتميز بالتحفيز وتحرير الطاقات والمبادرات وكذا تنظيم هيكلى متجدد.

ومن خلال هذا النهج، فان الجزائر تسعى الى ترقية تنميتها الوطنية واندماجها فى الاقتصاد العالمى، مع التمسك الدائم بمبادئها الوطنية الثابتة من عدالة اجتماعية ورقى يتقاسمه بانصاف كل أبنائها عبر كامل التراب الوطنى.

السيد الرئيس،

فى عالم يشهد اعادة ترتيب شاملة، عالم لا يزال يسعى الى اقامة توازناته المجددة وضوابطه الجديدة التى يبقى من الضرورة الملحة أن تكون ضوابط منبثقة عن فضائل النشاور، فان ضمان حق جميع الشعوب فى تغذية سليمة وكافية هو اليوم أكثر من الأمس، من المقتضيات السياسية وحتى الأخلاقية للمجتمع الدولى، مقتضى تزداد فعلا ضرورته اليوم من جراء الترابط المتزايد الذى يميز الاقتصاد العالمى المعاصر.

فمن خلال حصر واع لمخاطر الأزمة الغذائية التى تعصف بكثير من مناطق جنوب المعمورة، ومن خلال تقييم موضوعى لكل المخاطر التى تخيم على جزء هام من الانسانية وتهدهه جسديا ومعنويا، من جراء تلك الأزمة، وكذا وخاصة من خلال تحديد دقيق لأساليب وتدابير واعدة من أجل القضاء على المجاعة وسوء التغذية، فان قمتنا هذه ستكون حقا، فى مستوى المقتضيات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين، سلم وأمن لا يقبل الانفصال عن طابعهما اللزامى، طابع جماعى وشامل بما فى ذلك أبعادهما الاقتصادية والاجتماعية والانسانية.

وأملنا أن تكون جلساتنا اليوم منبعا يستلهم منه المجتمع الدولى مثل هذا التوجه، توجه يتطلب عزما فى الجهد وارادة قوية فى المثابرة، توجه ستجد من أجل ترقيته المنظمة العالمية للأغذية، دوما لدى الجزائر كل المساندة النابعة من قناعتها الراسخة.

شكرا على حسن انتباهكم والسلام عليكم.

كلمة فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ألقاها بالنيابة عنه دولة الرئيس حامد القروي، الوزير الأول، الجمهورية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني أن اتلو عليكم كلمة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، في مؤتمر القمة العالمي للتغذية. فقد كان بوده أن يكون معكم في هذه المناسبة المتميزة، الا أن التزامات سابقة لم تمكن سيادته من ذلك.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أتوجه من أعلى هذا المنبر، بعبارات التقدير والتهنئة للسيد: "رومانو برودي"، رئيس مجلس الوزراء الايطالي، لانتخابه رئيسا لمؤتمرنا. ونحن واثقون أن ما يميز به من دراية وتجربة وحكمة، سيكون خير ما يساعدنا على انجاح أشغالنا، وتحقيق الأهداف الانسانية التي نسعى اليها بعقد هذه القمة.

كما يطيب لي أن أتحدّث من روما، المدينة العريقة التي تربطها بتونس علاقات تاريخية وروابط صداقة وثيقة. وهي فرصة نتقدم فيها بخالص التحية للسيد "جاك ضيوف" (Jacques Diouf) المدير العام للمنظمة الأممية للأغذية والزراعة، منوها بالعمل المتميز الذي يقوم به على رأس هذه المنظمة، والجهود الكبيرة التي بذلها هو وأعضاده لتنظيم المؤتمر.

السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة،

ان الانسانية تشهد اليوم من التحولات أعمقها في كل المجالات، بتقدم العلوم والتقنيات وامكانيات التطور الهائلة في كافة قطاعات الحياة. الا أن ذلك لم يمنع وجود قرابة المليار من البشر في وضع متردّ من الخصاصة والجوع والمرض، بمناطق مختلفة من العالم، تعاني من الفقر والحروب والأزمات، وترزح تحت أعباء المديونية وأثقال التخلف.

انها قطيعة وتمايز بين البشر على المستوى الكونى، لا يليقان بالانسانية وهى على أبواب القرن الحادى والعشرين، ويتناقضان مع القيم والمبادئ التى انبنى عليها الضمير الانسانى عبر الحضارات على مر التاريخ.

ان الحق فى الغذاء لكل فرد مرتبط بحقه فى الحياة، وهو من حقوق الانسان الأساسية. وان تأمينه من أوكذ واجبات الدولة فى المجتمع الواحد، ومن اولى مقومات التضامن والتعاون فى المجتمع الدولى. وقد كنا دعونا من أعلى منبر هذه المنظمة بروما سنة ١٩٩١، الى وضع ميثاق دولى تضامنى يقضى على شبح المجاعة بصفة نهائية فى العالم.

ونحن متفائلون اليوم، لما يحدو هذا المؤتمر من عزم على التوفيق الى وضع خطة عمل دولية فى هذا المجال، بما يجسّم المبادئ المشتركة والقيم التى تجمعا، للخروج بذلك الجزء الهام من البشرية من الوضع المأساوى الذى تعيشه.

وانّ أملنا معقود على انطلاق نمط جديد من التعاون الدولى لمعالجة هذا الوضع، يمكّن الدول الفقيرة والنامية من تجاوز صعوباتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية، ويساعد على الحدّ من الصراعات والحروب المنتشرة هنا وهناك، مثل ما هو الحال فى منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، حيث يموت آلاف اللاجئين والمشردين جوعا ومرضا.

حضرات السيدات والسادة،

ان تجربة بلادنا منذ التغيير سنة ١٩٨٧، بعد أن كانت فى وضع اقتصادى واجتماعى شديد التآزم، بينت لنا أنّ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبقى منقوصة المفعول اذا لم تُستكمل بالعمل التضامنى وروح التآزر والتكاتف بين مكونات المجتمع وأفراده.

وقد مكنتنا تلك الاصلاحات من تطوير نظامنا السياسى تكريسا للديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان، والارتقاء بنظامنا التربوى والصحى والسكنى، بما حقق نشر التعليم وشرّع اجباريته ومكّن التونسيين والتونسيات من تغطية صحية شاملة تراجعت بها نسبة الوفيات عند الولادة الى ما دون الثلاثين فى الألف، وامتد أمل الحياة الى ما يفوق ٧١ عاما. كما ارتفعت نسبة العائلات التى تملك المسكن الذى تقطنه الى أكثر من ٨٠ فى المائة. وتراجعت نسبة الفقر الى ما يقارب ٦ فى المائة سنة ١٩٩٥ بعد أن كانت تبلغ ضعف ذلك سنة

١٩٨٥. وهى مؤشرات اقترن تطورها بما تمّ انجازه على المستوى الاقتصادى من تحرير للمبادرة، ودفع للانتاج الصناعى والزراعى، وتنشيط للتشغيل وتطوير للتكوين المهنى.

وقناعتنا راسخة أنّ هذا العمل التتموى الشامل على مستوى المسارين الاقتصادى والاجتماعى، بنتائج المشجعة، على مستوى نسبة النمو التى بلغ معدلها خلال السنوات الأربع الماضية ما يقارب ٥ فى المائة، وغيرها من المؤشرات، انما يكتمل ويصبح مستديما، اذا تمكنا من تفادى تطور المجتمع على سرعتين، وتأمينه ضد الاقصاء والتهميش، فهى تمثل مصادر القطيعة ومهد الفقر والجوع والتوتر.

لذلك عملنا على استنهاض وازرع الخير المتجذر فى شعبنا وثقافتنا. وبعثنا صندوق التضامن الوطنى سنة ١٩٩٣، الذى يجمع التبرعات الطوعية من الأفراد والمؤسسات ومحبي الخير من أصدقاء تونس بالخارج، وتدعمه الدولة، لتمويل المرافق الأساسية وتوفير مقومات الحياة الكريمة لسكان المناطق الضعيفة. تلك المناطق التى لا يمكن ادراجها فى البرامج العادية للاستثمار والتمويل. وقد حقق هذا البرنامج نجاحا مهما باعطاء دفع كبير للتضامن الوطنى، مكننا من تغطية ما يقارب نصف تلك المناطق الضعيفة خلال السنوات الثلاث الماضية. ونحن عازمون على استكمال البقية قبل موفى سنة ٢٠٠٠.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

انّ العالم أحوج ما يكون اليوم، لمثل التضامن وقيمه، لتأمين الغذاء لكل فم. وان للدول الغنية واجبا خاصا فى هذا المجال، لما تتوفر عليه من امكانيات تكنولوجية، وتحكم فى الانتاج الزراعى، ودورا متأكدا فى مساعدة الدول الفقيرة والنامية على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال الحيوى.

ولا يمكن لهذا الهدف الانسانى أن يتحقق على المستوى الكونى، اذا لم يتم اعتماد قدر من النسبية فى تطبيق مقاييس الربح والجدوى بالنسبة الى المبادلات فى قطاع المواد الغذائية، خصوصا الأساسية منها فى اطار التجارة العالمية.

ومن الضرورى أيضا أن يستهدف التعاون الدولى تسهيل نقل التكنولوجيا وتطويرها، وتوفير الاستثمارات الضرورية للرفع من الانتاج الغذائى فى كل بلدان العالم، حسب قاعدة الامتيازات الطبيعية المقارنة.

ان ذلك هو جوهر السياسة التضامنية السليمة المستديمة. وان من المفارقات اللفظية فى عالمنا اليوم أن ننعى المواد الزراعية الغذائية، بالسلاح الأخضر، فننعى مصدر الحياة بوسيلة الموت والدمار.

السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة،

ان تونس الخضراء، بلد التسامح والتفتح والتضامن، اذ تؤكد من أعلى منبر هذه القمة، تعلقها بحقوق الانسان فى رؤيتها الشاملة المتكاملة، تجدد التزامها بمبادئ التضامن الدولى فى هذا المجال، وسعيها الدائم الى الاسهام من موقعها فى كل ما يخفف آلام الانسان حيثما كان.

كما تجدد عزمها على العمل فى نطاق المنظمة الأممية للتغذية والزراعة، وعلى المستوى الأمى عامة والاقليمى، على انجاح خطة العمل التى ستنبثق عن أشغال مؤتمرنا، وتجسيم المبادئ التى سينتهى اليها الاعلان الختامى للقمة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الانسان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجلسة السابعة

السبت ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ٩ر٠٠ - ١٣ر٣٠

كلمة دولة السيد شيخ العافية ولد محمد خونا الوزير الأول جمهورية موريتانيا الإسلامية

السيد الرئيس
أصحاب الفخامة الرؤساء
أصحاب المعالي رؤساء الحكومات
السادة رؤساء الوفود
أيها الحضور الكرام

إنه لشرف عظيم لي أن أخطبكم اليوم من على هذا المنبر باسم فخامة
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع
الذي كان له السبق في رعاية هذا المؤتمر والعمل على التتامة.

السيد الرئيس

أود بادىء ذي بدء أن أعرب لكم عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم
رئيسا لمؤتمرنا هذا، وانني على يقين من أن ما تتمتعون به شخصيا من تجربة
واسعة وحكمة كفيل بضمان النجاح الباهر لهذا اللقاء الهام. ولن يفوتني في هذا
المقام أن أوجه شكرنا الخالص الى الحكومة الإيطالية على احتضانها لهذا
المؤتمر وعلى التسهيلات السخية التي قدمت لنا.

كما أخص بالشكر كذلك سيادة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية
والزراعة الدكتور جاك ضيوف على الجهود المضنية التي بذلتها المنظمة من
أجل ضمان الاعداد الجيد والتنظيم الدقيق لمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

السيد الرئيس
حضرات السادة والسيدات

إن هذا المؤتمر الذي نجتمع اليوم في اطاره يشكل فرصة سانحة لأقطاب
العالم ليعالجوا أعظم وأخطر ظاهرة تعاني منها البشرية اليوم، ألا وهي مشكلة
الجوع وسوء التغذية. وانه لمن المؤسف جدا أن نلاحظ بعد مرور نصف قرن
على انعقاد مؤتمر هوت سبرنج الذي أعلن الحق بالغذاء المناسب حقا أساسيا
من حقوق الانسان وبعد مرور ٢٠ سنة على مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي
هدفه الرئيسي القضاء على الجوع خلال عقد من الزمن. أقول انه من المؤسف
أن نلاحظ أن خمس سكان العالم ما زال يعاني من وطأة الجوع والفقر المدقع.
وفي كثير من مناطق العالم وخصوصا في قارة أفريقيا لا تزال المجاعات تشكل
السبب المباشر للوفيات كما أنه من أصل ٨٠٠ مليون من البشر يعانون من
الجوع وسوء التغذية، يوجد عدد كبير من الأطفال تقل أعمارهم عن خمس
سنوات ستتأثر طاقاتهم الجسمية والعقلية الى الأبد من جراء سوء التغذية. ان

هذا الداء المزمن لا ينشأ عن هدر الطاقات البشرية فحسب، بل تترتب عليه كذلك أعباء اقتصادية ومالية هامة لعل النفقات الاجتماعية لا تمثل منها الا الجزء الضئيل . كما انه يغذي بؤر التوتر وعدم الاستقرار في العالم .

السيد الرئيس

ان هذه الوضعية المأساوية التي يمثلها أبشع مظهر من مظاهر التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة ليست ناجمة عن عجز الأرض عن توفير الغذاء لبني البشر واذا كان التقدم الملاحظ في مجال الري والتطور المستمر في تكنولوجيا الانتاج في ميدان الزراعة والصيد، بالاضافة الى تحسين شبكات التحويل والتسويق، قد سمح بتوفير زيادة مطردة في الانتاج خلال العقود الأخيرة، فاننا مازلنا نلاحظ أن مستوى المخزون الغذائي لكثير من سكان المعمورة قد عرف تراجعاً محسوساً. وأصبحت القيمة من السعرات الحرارية لمعدل المخزون الغذائي للانسان الأفريقي تمثل أقل من نصف القيمة بالنسبة للانسان في الدول الغنية. ان المفارقة تكمن هنا. فما كان الانسان في يوم من الأيام يقدر على توفير الغذاء لبني الجنس أكثر مما هو الآن، ومع ذلك ما زال تحقيق الأمن الغذائي هدفاً بعيد المنال. وحرى بنا أن نتساءل هنا عن أسباب هذه الوضعية. الشيء الأكيد أن المسؤولية في هذا الصدد مشتركة بين الجميع. ولعل من أهم هذه الاسباب اتباع بعض البلدان النامية خلال الفترات الماضية لسياسات اقتصادية لا تضمن تطوير الانتاج الزراعي بشكل يؤمن سد الحاجيات الغذائية للسكان ، كما أن التعاون الاقليمي بين هذه الدول ظل دون المستوى المطلوب، علماً بأنه الاطار الأمثل لمعالجة القضايا الاستراتيجية مثل تنمية وتبادل التجارب في الميدان التقني، وحماية البيئة والموارد المشتركة ومكافحة الكوارث الطبيعية. وتدرج في سياق هذه الاسباب كذلك العراقيل الجمركية المفروضة عند الاستيراد على منتجات الزراعة والصيد في دول العالم الثالث، وسياسة الاعانات المالية لدعم الانتاج الوطني المتبعة من طرف حكومات الدول الغنية. ان سياسات العرض لا تكفي بمفردها لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من انخفاض القدرة الشرائية ونقص التكوين المهني وتدني نسبة التمدرس، بالاضافة الى العزلة التي تعاني منها بعض المناطق. وهذا ما يفرض اتباع سياسات لدعم المجموعات الأكثر فقراً في اطار خطة وطنية لمكافحة الفقر.

السيد الرئيس

ان مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم شائك ومتعدد الجوانب. واذا كان تحقيق النمو الاقتصادي يمكن أن يعتبر باباً رئيسياً للأمن الغذائي الا أنه لا يكفي وحده ما لم ترافقه سياسات اقتصادية شمولية ذات محاور متعددة تركز على

تنمية القطاع الزراعي وتراعي البعد البيئي في عمليات الانتاج حتى يتم استغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن تشدها واستمراريتها على المدى البعيد. وانطلاقا من هذا المفهوم قامت بلادي موريتانيا منذ منتصف الثمانينيات بمراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية احتل فيها توفير الغذاء المناسب للسكان مكانة متميزة حيث وضعت سياسة واضحة المعالم في مجال التنمية الزراعية وتطوير الصيد البحري والحفاظ على الموارد. كما قامت بتحديد استراتيجية لمحاربة الفقر نفذت في اطارها برامج تعني بتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودمج مراكز الانتاج وخلق المزيد من فرص العمل في الوسط الريفي والحضري. وما كان لهذه السياسة أن تؤتي أكلها لولا جو الاستقرار الذي ساد البلاد وما واكبه من تحرير للطاقات والمشاركة الفاعلة للمواطنين في اطار اللامركزية التي مهدت للعهد الديمقراطي الذي تعيشه البلاد منذ ١٩٩١.

لقد استهدفت السياسة الزراعية في الأساس زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في عموم القطاع الريفي مع المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر والتسيير المقنن للموارد الطبيعية. ولبلوغ هذه الأهداف تم انتهاج استراتيجية تقوم اساسا على خلق محيط ملائم للاستثمار ودعم القطاع الخاص عن طريق تحرير الأسواق ووضع أسعار مغرية مع تشجيع التضامن بين المزارعين عن طريق انشاء تعاونيات في ميدان الانتاج والتسويق والقرض. وهكذا أصبحت مهمة المصالح العمومية منسبة أساسا على توفير المبيدات مجانا وتحمل الدولة للنفقات المترتبة على حماية المزروعات والقيام بعمليات البحث والتكوين اضافة الى زيادة توسيع المنشآت الاقتصادية والاجتماعية لصالح المجموعات ذات الدخل المحدود.

وقد قامت الدولة أيضا بتنشيط سياسة التعاون في اطار منظمة استثمار نهر السنغال واللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل، وقد برهنت هذه السياسة على نجاعتها اذ مكنت من تحقيق نسبة تزايد مطرد في الانتاج الزراعي خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥. ولكن بالرغم من هذه الجهود الجبارة التي بذلتها بلادي في ميدان الأمن الغذائي فان تحقيق الاكتفاء الذاتي ما زال هدفا بعيدا، نظرا للمناخ الصحراوي والعجز المسجل في كميات الأمطار وخصوصا خلال هذه السنة. اذ لم يبلغ معدل التساقطات مستواه العالي الا في ثلاث ولايات من أصل ١٣ ولاية تضمها البلاد. وهذا ما جعل بلادنا تعاني عجزا غذائيا كبيرا تعول في سده على مجهوداتها الذاتية وعلى العون الدولي. وفيما يخص قطاع الصيد البحري الذي هو من أبرز قطاعات الاقتصاد الوطني المرتبطة بالأمن الغذائي عرض هذا القطاع تطورا ملحوظا منذ مصادقة الحكومة سنة ١٩٨٧ على اعلان سياسة الصيد الذي أصبح بمثابة حجر الزاوية في الاستراتيجية التربوية لهذا القطاع على الأمد البعيد. وقد منحت هذه الاستراتيجية الأولوية لتطوير الصيد التقليدي بالنظر الى أهميته للانسان في

تحقيق الأمن الغذائي وزيادة فرص التشغيل. وحرصا من الحكومة على ضمان استمرارية مواردنا البحرية، قامت بوضع آليات متكاملة لضمان تسهيل الظروف لتلك الموارد.

السيد الرئيس

في عالم يبدو كل يوم شديد الارتباط بعضه ببعض لا يمكن لأي أمة أن تتحمل بمفردها حل المشاكل المطروحة عليها. ولقد برهنت القمم والاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة حول مواضيع شتى مثل حقوق الانسان والبيئة والموارد البشرية على أن التحديات التي تواجهها البشرية هي ذات بعد. ولا بد من مواجهتها من تضافر الجهود بين الدول الغنية وتلك الفقيرة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. ويأتي تحقيق الأمن الغذائي على رأس قائمة هذه التحديات فأى حق للانسان أعظم من حق حصوله على الغذاء؟ أليس المساس بالبيئة هو في بعض الأحيان من عمل فقراء يكافحون من أجل البقاء؟.

السيد الرئيس

ان مؤتمرا هذا هو محط أنظار شعوب العالم ، فأبناء البشرية اينما كانوا ينتظرون منا أن نعترف بالمكانة الاستراتيجية للأمن الغذائي، وأهم من ذلك أن نبرهن على المزيد من القدرات الخلاقة والتضامن بهدف اعداد خطة استعجالية للقضاء على الجوع. ان تحقيق الأمن الغذائي، كما ذكرت من قبل ، هدف لا بد لبلوغه من تضافر الجهود على كثير من المستويات. ويتعلق الأمر قبل كل شيء بإعطاء الأولوية على مستوى الدول الفقيرة لتنمية زراعية مستدامة تقوم على اشراك العالم الريفي كي ينهض بمسؤوليته. وفي هذا الاطار، على المساعدة الدولية أن تسعى لخدمة هذا الهدف الأساسي عن طريق دعم دول الجنوب على تنمية طاقاتها الزراعية والتحكم في تقنيات الانتاج. إن القضاء على الجوع في العالم يتطلب بالضرورة تحرير التبادلات التجارية العالمية للمواد الغذائية والاعتراف ولو مرحليا للدول الفقيرة بحق التمتع بمعاملة خاصة استنادا الى مبدأ حق الحصول على الغذاء المناسب. ويتجلى الأمر أساسا في ضرورة الغاء كافة الحواجز الجمركية على المنتجات الزراعية والبحرية للدول الفقيرة وان المنظومة الدولية لن تنجح بالقيام بواجبها على الوجه الأكمل ما لم يكن هنالك عمل شاق ودؤوب لاستتباب الأمن والاستقرار ولا سيما في القارة الأفريقية.

السيد الرئيس ، السادة الحضور

ان الجمهورية الاسلامية الموريتانية تتابع باهتمام بالغ أعمال مؤتمرنا هذا، ولن تدخر أي جهد من أجل تنفيذ ما يسفر عنه من قرارات وتوصيات .
وقفنا الله وإياكم ... وأشكركم .

الجلسة الثامنة

السبت ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦

الساعة ١٥ر٢٠ - ١٨ر٤٠

كلمة دولة السيد عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء، الجمهورية اليمنية

السيد رئيس المؤتمر
السادة رؤساء الوفود
السادة الحاضرون

يسعدني أن أشارك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويشرفني في البداية أن أنقل تحيات فخامة الأخ الفريق/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، تأييده الكامل للمؤتمر وتمنياته بنجاح أعماله.

كما ويطيب لي أن أعبر عن الأهمية البالغة التي توليها الجمهورية اليمنية لانعقاد هذا المؤتمر الدولي، لمجمل أهدافه وتوجهاته العامة. ولا شك أن هذا الحشد الكبير إنما يجسد ويؤكد على أهمية ما تحتله قضية الأمن الغذائي وتوفير التغذية لكل مواطني بلدان العالم. واستئصال الجوع والفقر، حق من الحقوق الأساسية للإنسان وباعتبار الأمن الغذائي المستدام من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأود أولاً أن أتوجه بالشكر والتقدير للحكومة الإيطالية لاستضافتها هذا المؤتمر ولما وفرته من الأجواء المناسبة لانعقاده في العاصمة الجميلة والتاريخية روما. ولما لقيناه من حفاوة الاستقبال. كما أتوجه بالشكر والتقدير للجهود التي بذلها السيد الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل انعقاد المؤتمر ومعه كل المسؤولين والمختصين في المنظمة.

ويسعدني التأكيد على عزم الجمهورية اليمنية واراتها السياسية في التعاون والتنسيق الوطني والاقليمي والدولي وبمختلف الاشكال والوسائل والآليات من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام والقضاء على الجوع والفقر وتأييدها لاعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي واستعدادها لاتخاذ كافة الخطوات والاجراءات المناسبة التي من شأنها الاسهام بانجاح مقررات ونتائج هذا المؤتمر الدولي.

السيد رئيس المؤتمر
السادة رؤساء الوفود

كما تعلمون جميعا فان اليمن كانت واحدة من أقدم الحضارات الانسانية في المرحلة الزراعية من تاريخ التطور الانساني. حيث قدم اليمنيون القداماء في تلك الأزمنة واحدة من أنجح وأزهى التجارب التي خلقت نموذجا فريدا ومثمرا لعبقريّة التعامل والتلاؤم بين الانسان والمكان، حيث جرى تشييد الحضارة العريقة لمملكة سبأ الشهيرة وتجاوزت فيها عبقرية الانسان العديد من المصاعب وفي طبيعتها افتقار اليمن لأي نهر واعتماده على الأمطار الموسمية. لقد تم تجاوز تلك العقبة الكبرى بابتداع منظومة فريدة من السدود الحاجزة لمياه الأمطار، وشبكة متناسقة لقنوات الري والأساليب الزراعية المتنوعة. واستغلال التنوع البيئي والمناخي لمناطق البلاد المختلفة ولكامل الطاقة البشرية للرجل والمرأة، واستغلال فريد لكافة المساحات الصالحة للزراعة بما فيها المدرجات الجبلية التي نحتها اليمنيون بأسلوب متميز، وخلق نظام حكم ديمقراطي، وعلاقات تجارية نشطة مع المحيط الخارجي حتى غدت اليمن ممرا للتجارة بين بلدان الشرق والغرب مثلما تستعيد الآن مكانتها في هذا المضمار من خلال تنشيط ميناء عدن الدولي الشهير.

لقد توحدت اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بعد قرون طويلة من التشتت والتمزق. ويشكل الاعلان عن قيام الجمهورية اليمنية في هذا التاريخ مرحلة جديدة في تاريخ اليمن تعتمد على الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات واحترام الحريات وحقوق الانسان والاتجاه نحو نظام اللامركزية من خلال منح المحافظات المزيد من الصلاحيات وايمان بلادنا بحل كافة مشاكلها مع الغير بالطرق السلمية.

إن اليمن تؤمن بقدرة الانسان على تحقيق الأمن الغذائي المستدام وبامكانية القضاء على الفقر والجوع في ظل الامكانيات والقدرات والوسائل الضخمة والهائلة التي غدت في متناول الانسان اليوم، والتي نأمل أن تعمم على كل بلاد العالم، الأمر الذي يستوجب تعزيز التعاون الدولي لتوفير هذه الامكانيات والوسائل للبلدان المحتاجة.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

وفي اطار الجهود الوطنية المستمرة لتحسين الوضع الغذائي العام للسكان والعمل على تقليص مظاهر الفقر والجوع وسعيا نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام. فقد اشتملت الخطة الخمسية، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦ - ٢٠٠٠م على السياسات الاستراتيجية والأهداف العامة والمهام المباشرة لتطوير الأوضاع في القطاع الزراعي والسمكي وتدرج في هذا السياق الكثير من

المشاريع والخطط التي تهدف الى دعم النجاحات التي تحققت والمزيد من التوسع الرأسي والأفقي في مجال الانتاج الزراعي والسمكي.

فالقطاع الزراعي والسمكي يحتل في بلادنا مكانة كبيرة في اقتصادها الوطني حيث يرتبط به حوالي (٧٦ في المائة) من اجمالي عدد السكان، ويعمل فيه ٥٣ في المائة من اجمالي القوى العاملة، ويسهم بنسبة ١٨٤ في المائة من الناتج المحلي، ولقد استهدفت خطط التنمية في القطاع الزراعي والسمكي بناء وتحسين وتطوير مجالات الري واستصلاح الأراضي الزراعية، وبناء السدود، واستغلال المياه الجوفية، وترشيد استخدامهما، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين والصيادين لتمكينهم من الحصول على مختلف الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة، وتوفير الأسمدة والبذور المحسنة، وتشجيع الجمعيات التعاونية للمزارعين والصيادين، وتنظيم رعاية الأسرة الريفية، وتوفير الخدمات البيطرية والارشادية، ومكافحة التصحر والافات الزراعية، وتشجيع البحوث والدراسات المتخصصة وغير ذلك، اضافة الى جذب وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والسمكي، وتسعى الخطة لتحقيق معدل نمو القطاع الزراعي السمكي بنسبة ٩ في المائة سنويا.

لقد نجحت سياسات بلادنا خلال السنوات الماضية في تحقيق زيادة ملموسة في انتاج الخضراوات والفواكه والأسماك الى حد الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض من هذه السلع ورغم ذلك فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الحاجات الاستهلاكية المتزايدة للسكان من الأغذية وخاصة الحبوب، وبين الانتاج المحلي يتم تغطيتها بالاستيراد من الخارج وتقوم بلادنا بتقديم دعم كبير لأسعار الحبوب من أجل ايصالها الى المستهلكين بأسعار مناسبة.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

إن الالتزام بتخفيض اعانات التصدير وازالة الدعم للمنتجات الزراعية وخاصة الحبوب سيؤدي الى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية وسيكون لذلك تأثير سلبي على بعض الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، مما سيؤدي الى ارتفاع أزمة الغذاء التي تعاني منها شعوب هذه الدول. ونظرا لطابع العجز الغذائي الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية ومنها بلادنا والتأثيرات السلبية المتوقعة في هذا الصدد على اتفاقية تحرير التجارة، فاننا نؤكد على أهمية تنفيذ القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن برامج الاصلاح في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة للمواد الغذائية.

كما نطالب باستمرار المعونات الغذائية كشكل من أشكال تخفيف أزمة الغذاء والجوع في البلدان النامية.

كما نؤكد على أهمية وقوف المؤتمر بعناية أمام بعض القضايا التي تهم الكثير من البلدان النامية والتي تتمثل في اعفاء البلدان النامية والفقيرة من الديون، وعدم استخدام الأغذية في الضغط على بعض الدول والشعوب وبما يخالف القوانين والمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، وقضية نقل التقنية الزراعية الحديثة وتسهيل الحصول على البذور المحسنة. ومنع تصدير المبيدات والمواد الضارة الى البلدان النامية وتشجيع تعاون دول الجنوب فيما بينها.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

لقد شرعت بلادنا منذ مطلع العام الماضي ١٩٩٥ م بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري يهدف الى معالجة مختلف أوجه الاختلالات في الاقتصاد الوطني. وتحقيق التحول في طابع الاقتصاد بما يتلاءم ومتطلبات خيار النهج الديمقراطي حيث تضمن البرنامج مجموعة من الاجراءات تهدف الى تعبئة وحشد الإيرادات واحتواء وتقليص للنفقات. ولتدعيم تلك الاجراءات أدخلت اصلاحات كبيرة في أسعار الفائدة كما تم ادخال أدوات الدين الحكومي للسوق.. اضافة الى الاعداد والتحضير لعملية الخصخصة . كما تم تحرير التجارة، وقد حقق البرنامج النتائج المرجوة منه فانخفض العجز النقدي للموازنة وانخفض التضخم. وفي القطاع الخارجي انخفض العجز في الحساب الجاري كذلك.

وقد تواصلت الاجراءات الهادفة الى تعزيز السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

وتم اعداد الخطة الخمسية الأولى للجمهورية اليمنية ١٩٩٦-٢٠٠٠ م والتي تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٧.٣ في المائة.

كما تم اعادة النظر في قانون الاستثمار لمنح مزيد من الضمانات وتوفير كثير من المزايا أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

لقد حلت ببلادنا في شهر يونيو الماضي كارثة طبيعية كبيرة تمثلت بفيضانات الأمطار والسيول الجارفة والتي ألحقت أضراراً جسيمة وفادحة تركزت بصورة خاصة على القطاع الزراعي حيث جرفت آلاف الهكتارات من التربة الزراعية الثمينة ودمرت الكثير من المنازل والطرقات والجسور، وطمرت الآبار، وخربت أنظمة الري، وجرفت الأشجار المثمرة، ونفقت الكثير من الحيوانات والدواجن، لقد أثرت هذه الكارثة على مسار اقتصادنا، الأمر الذي يتطلب التضامن والدعم الدولي الفعال والمستمر مع بلادنا لمجابهة نتائج هذه الكارثة.

وفي الأخير أتمنى للمؤتمر التوفيق والنجاح في تنفيذ أهدافه النبيلة وشكراً.